



التقرير السنوي 2021

الفهرس

3	تقديم البنك
4	حوكمة البنك
8	الظرف العام
10	الجزء الأول: النشاط
11	I. التمويلات
12	1. تمويل المشاريع الصغرى
25	2. نشاط الاستغلال البنكي
28	3. الصيرفة الاسلامية
30	4. إنجاز المشاريع
31	5. منظومة القروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات
39	II. الإستخلاصات
40	1. إستخلاصات قروض المشاريع الصغرى
44	2. إستخلاصات منظومة القروض الصغيرة
46	الجزء الثاني: الأنشطة المساندة
47	1. التنظيم والنظام المعلوماتي
48	2. برنامج تحويل الخلايا الجهوية إلى فروع بنكية
49	3. الخدمات غير المالية
50	4. الموازنة الإجتماعية
52	5. الصندوق الإجتماعي
53	الجزء الثالث: الآفاق المستقبلية للبنك
56	الجزء الرابع: القوائم المالية المختومة في 31 ديسمبر 2021
57	الموازنة
58	التعهدات خارج الموازنة
59	قائمة النتائج
60	قائمة التدفقات النقدية
61	تحليل القوائم المالية لسنة 2021
70	الجزء الخامس: تقريراً مراقبي الحسابات
71	التقرير العام
76	التقرير الخاص
79	الجزء السادس: قرارات الجلسة العامة العادية لسنة 2021

تقديم البنك

22 ديسمبر 1997	تاريخ التأسيس:
60 000 000 دينار	رأس المال:
56 شارع محمد الخامس 1002 تونس البليدير	المقر الاجتماعي:
69,26%	المساهمة العمومية في رأس المال:
بنك شامل بمفهوم القانون عدد 48 لسنة 2016 بتاريخ 11 جويلية 2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية	الغرض الاجتماعي:
26 فرع في كافة الولايات	عدد الفروع:
282	عدد الموظفين:
- تمويل المشاريع والمؤسسات الصغرى - الصيرفة الإسلامية - تمويل جمعيات القروض الصغيرة	نشاط التمويل:
71 844 040	الهاتف:
71 891 542	الفاكس:
www.bts.com.tn	موقع الويب:
bts@bts.com.tn	البريد الإلكتروني:
0614662X	السجل الوطني للمؤسسات:
614662 X A M 000	المعرف الجبائي:



حوكمة البنك

مجلس الإدارة

الصفة	الإسم واللقب	الهيكل الممثل	المدة النيابة
رئيسة المجلس	السيدة نجلاء بن عبد الله	الدولة التونسية (وزارة الاقتصاد والمالية ودعم الإستثمار)	2021 - 2019
	السيد عبد الرؤوف العجيمي	الدولة التونسية (وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري)	2021 - 2019
	السيد عماد التركي	الدولة التونسية (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي)	2023 - 2021
	السيد العربي الزواوي	الدولة التونسية (وزارة الشباب والرياضة والإدماج المهني للشباب)	2021 - 2019
أعضاء	السيد محمد عادل	الدولة التونسية (وزارة الاقتصاد والمالية ودعم الإستثمار)	2021 - 2019
مجلس	السويسي	الدولة التونسية (وزارة الاقتصاد والمالية ودعم الإستثمار)	2021 - 2019
الإدارة	السيد عليّة بالشيخ	الدولة التونسية (وزارة الاقتصاد والمالية ودعم الإستثمار)	2021 - 2019
	السيد كمال الورفلي	الدولة التونسية (وكالة النهوض بالصناعة والتجديد)	2023 - 2021
	السيد رضا الخلفاوي	ممثل صغار المساهمين	2022 - 2020
	السيد يوسف عيداني	مستقل	2023 - 2021
	السيد المولدي الزيان	مستقل	2022 - 2020
مراقب الدولة	السيد هاني الحاج فرج		
مراقبو الحسابات	السيد أنيس السماوي	مكتب (ICCA)	2021 - 2019
	السيد وجدي قرفالة	عن مجمع وجدي قرفالة و رفيق داود	2021 - 2019

الإدارة العامة

المدير العام المساعد
السيد لطفي الوهبي

المدير العام
السيد خليفة السبوعي

اللجان والهيكل المنبثقة عن مجلس الإدارة:

طبقا للقوانين الجاري بها العمل وخاصة القانون عدد 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية، تتولى هذه اللجان تدعيم نشاط مجلس الإدارة في مجال اتخاذ القرارات المتصلة بالتمويل والتصرف في المخاطر ومراقبة مختلف أوجه التصرف بالبنك، وتتكون من اللجان التالية:

لجنة التدقيق

- تتمثل مهمتها في مساعدة المجلس على وضع منظومة مراقبة داخلية ناجعة وتتولى بالخصوص:
- متابعة حسن سير المراقبة الداخلية واقتراح إجراءات تصحيحية والتأكد من تنفيذها،
- مراجعة أهم تقارير المراقبة الداخلية والبيانات المالية قبل إحالتها إلى البنك المركزي التونسي،
- إبداء الرأي للمجلس حول التقرير السنوي والقوائم المالية،
- متابعة نشاط هيكل التدقيق الداخلي وعند الاقتضاء باقي الهياكل المكلفة بمهام رقابية وإبداء الرأي للمجلس حول تعيين المسؤول عن هيكل التدقيق الداخلي وترقيته وتأجيله،
- اقتراح تسمية مراقب أو مراقبي الحسابات وإبداء الرأي في برامج المراقبة ونتائجها.

لجنة المخاطر

تتمثل مهمتها في مساعدة المجلس على القيام بمسؤولياته فيما يخص التصرف ومراقبة المخاطر والالتزام بالمعايير المعمول بها وذلك من خلال:

- وضع وتحديد استراتيجية التصرف في جميع المخاطر وحدودها العملية،
- المصادقة على نظام قياس ومراقبة المخاطر،
- مراقبة احترام الإدارة العامة لاستراتيجية التصرف في المخاطر التي تم وضعها،
- المصادقة على مخطط تواصل النشاط.

لجنة التعيينات والتأجير

تتمثل مهمتها في مساعدة المجلس بالخصوص في تصوّر ومتابعة سياسات:

- التعيين والتأجير،
- تعويض المسيرين والإطارات العليا والإنتدابات،
- إدارة وضعيات تضارب المصالح.

الهيكل الدائم لمراقبة الامتثال

يتولى هذا الهيكل خاصة:

- ضمان تنفيذ البنك لالتزاماته القانونية واحترامه للممارسات السليمة والمواثيق المهنية والأخلاقية؛
- تشخيص وتحديد مخاطر عدم الامتثال وتقييم آثارها على نشاط البنك،
- رفع تقارير إلى مجلس الإدارة تتضمن مقترحات حول التدابير الكفيلة بالتحكم في مخاطر عدم الإمتثال ومعالجتها،
- تقديم المساعدة لفائدة مصالح البنك بما يضمن الإمتثال للقوانين والتراتيب الجاري بها العمل والممارسات السليمة والمواثيق المهنية والأخلاقية.

لجنة تأجير رئيس مجلس الإدارة والمدير العام

تتولى هذه اللجنة:

- إقتراح نظام تأجير المدير العام وتحديد العناصر المكونة له،
- اقتراح مقدار منحة الحضور المخولة لرئيس مجلس الإدارة.

اللجنة الداخلية لمراقبة الصفقات

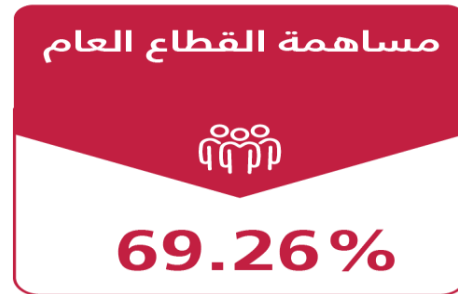
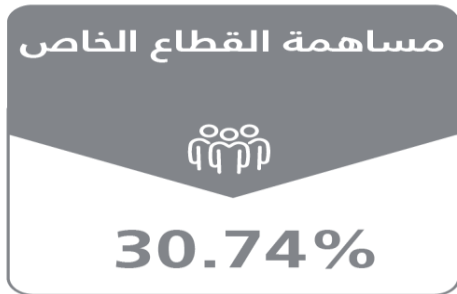
يتولى هذا الهيكل خاصة:

- التثبت من مدى إحترام إجراءات المنافسة،
- المصادقة على إسناد الصفقات،
- التثبت من شفافية إجراءات تمرير وإسناد الصفقات،
- النظر في مقبولية الشروط الإدارية والمالية والتقنية.

توزيع رأس المال وحقوق الإقتراع

في 31 ديسمبر 2021

المساهمون	عدد الأسهم	المبلغ (د)	%
مساهمة القطاع العام	4 155 862	41 558 620	69,26
الدولة التونسية	3 550 933	35 509 330	59,18
المؤسسات العمومية	604 929	6 049 290	10,08
مساهمة القطاع الخاص	1 844 138	18 441 380	30,74
المجموع	6 000 000	60 000 000	100,00



الظرف العام

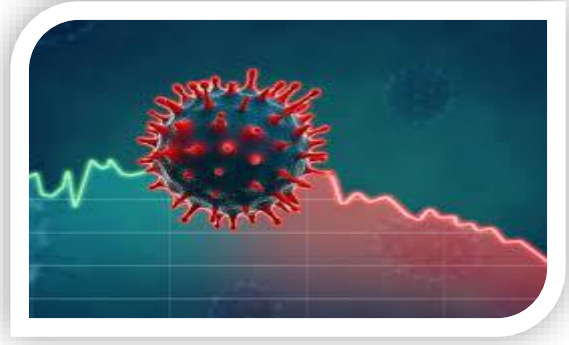
الهيئات المختصة، حيث أن مؤشرات التنمية بالنسبة لسنة 2021 شهدت بداية التعافي وذلك من خلال إعطاء الأولوية القصوى للإجراءات الاحتوائية والتي شملت بالخصوص دعم المنظومة الصحية والحد من الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا الإطار شهدت مؤشرات النمو المسجلة في 2021 تطورا في أغلب الأنشطة الاقتصادية كقطاع النفط والمناجم (29%)، الصناعات الكيماوية (14%)، الصناعات الميكانيكية والكهربائية (1,1%)، المعلومات والاتصالات (5,7%)، الخدمات المالية (5,4%)، المبادلات التجارية (الصادرات 20,4%، الواردات 21,7%) مقابل تراجع مؤشرات بعض الأنشطة في مجالات النسيج والملابس والأحذية، مواد البناء، الصناعات الغذائية والفلاحة النزل والمطاعم والمقاهي.

كما سجل التضخم نسبة 6,4% مع نهاية سنة 2021 مقابل 5,6% في 2020، ونسبة بطالة في حدود 18,4% مقابل 17,4% خلال نفس الفترة من سنة 2020 كما شهد سعر صرف الدينار تحسنا طفيفا خاصة مقارنة بالدولار الأمريكي.

وفي إطار مواصلة الحرص على مجابهة التداعيات السلبية للأزمة والحد من تأثيراتها على عدد من

شهد الظرف العام للبلاد التونسية خلال سنة 2021 تحسنا ملحوظا مقارنة بما عرفته مع مطلع سنة 2020 وسائر بلدان العالم والمتمثل في أزمة صحية ناتجة عن إنتشار جائحة فيروس "كوفيد-19"



التي كشفت عن عديد النقائص والتحديات في العديد من المجالات، مما جعل الاقتصاد الوطني على غرار كل اقتصاديات العالم يمرّ بأزمة شديدة خاصة بالعلاقة مع ما فرضته الجائحة من إجراءات عزل صحي وحظر شامل للتجوال أثّرت بشكل كبير على الدورة الاقتصادية في البلاد.

وبالإضافة إلى ذلك تراجع الطلب العالمي على بعض المنتجات التونسية وعلى خدمات السياحة وهو ما أثر سلبا على العديد من القطاعات مما أدى إلى تراجع النمو لسنة 2020 قبل أن يتم التدارك خلال 2021 كما تشير إلى ذلك التقارير الأولية الصادرة عن

القطاعات، تمّ خلال سنة 2021 اتخاذ جملة من الإجراءات الاستثنائية ذات طابع اقتصادي ومالي لحماية النسيج الاقتصادي الوطني المتضرر بما يمكنه من الحفاظ على مواطن الشغل وضمان حد أدنى من الدخل على غرار المؤسسات الصغرى والمتوسطة والشركات المصدرة كليا. أما الإجراءات ذات الطابع الاجتماعي فهي موجهة أساسا للفئات الاجتماعية الهشة والمعوزة ومحدودة الدخل وذات الإحتياجات الخصوصية.

وفي هذا الإطار وسعيا إلى التخفيف من آثار وتداعيات الجائحة المذكورة على أنشطة المهن الصغرى الأكثر تضررا، تم إقرار برنامجين إستثنائيين عهد بالتصرف فيهما إلى البنك التونسي للتضامن بوصفه الذراع المالي للدولة في هذا المجال، ويتمثل البرنامج الأول في تخصيص 25 م د موجه لفائدة أصحاب المشاريع الصغرى أما البرنامج الثاني فقد تم تخصيص له مبلغ 10 م د موجه الى الحرفيين والمؤسسات الحرفية.



الجزء الأول: النشاط

التمويلات

أ- التمويلات:

سجل نشاط البنك خلال سنة 2021 تطوراً في نسق نشاط تمويل المشاريع الصغيرة والقروض الصغيرة بنسبة ناهزت 3% في حجم الاستثمارات واستقراراً في حجم القروض مقابل تراجع في عدد القروض المسندة بنسبة 12 % مقارنة بسنة 2020، كما يبينه الجدول التالي:

2021	2020		
14 914	11 082	العدد	
153,1	140,6	حجم القروض (م د)	المشاريع الصغيرة
201,0	180,6	حجم الاستثمارات (م د)	
40 901	52 368	العدد	القروض الصغيرة الممولة
89,237	101,015	حجم القروض (م د)	عن طريق الجمعيات
55 815	63 450	العدد	
242,337	241,615	حجم القروض (م د)	المجموع
290,237	281,615	حجم الاستثمارات (م د)	

1- تمويل المشاريع الصغيرة:

• عدد المصادقات: 14914 قرض

• مبلغ القروض: 153,085 م د

• كلفة الاستثمارات: 201,043 م د

سجلت سنة 2021 إرتفاعاً ملحوظاً في عدد القروض المسندة من قبل البنك باقتراحها من سقف 15 ألف قرض، وهو رقم استثنائي في عدد القروض لم يتم تحقيقه سابقاً، بالإضافة إلى التطور النسبي في حجم القروض وكلفة الاستثمارات المسندة مقارنة بالنتائج المحققة خلال سنة 2020.

ويعود هذا الارتفاع الى الجهود الاستثنائية التي بذلها البنك لمعاودة الباعثين الصغار في مواجهة جائحة "كورونا" من خلال برنامجين أساسيين:



ومن المنتظر أن تساهم قروض الاستثمار المسندة خلال سنة 2021 (دون اعتبار القروض المسندة في إطار مجابهة جائحة "كورونا") من إحداث حوالي 10500 موطن شغل.

وتتمثل الحصيلة الجمالية للتمويلات منذ إحداث البنك (1998-2021) فيما يلي:

- عدد القروض: 228 300 قرض
- مبلغ القروض: 2023,3 م د
- كلفة الاستثمارات: 2779,5 م د

1-1- تدخلات خصوصية لمجابهة تداعيات "كورونا"

(أ) على مستوى الإجراءات

في إطار حرصه على مساعدة حرفائه على تجاوز مرحلة جائحة "كورونا"، تولى البنك اتخاذ عديد الإجراءات الاستثنائية التي من شأنها المحافظة على ديمومة مشاريعهم من أهمها ما يلي:

✓ تركيز منصة إلكترونية مبسّطة لتقديم مطالب القروض

المخصصة لمجابهة تداعيات جائحة "كورونا" وتتمّ معالجة

المطالب الواردة على هذه المنصة كما يلي:

• المعالجة الأولية للمطالب من خلال:

- التثبت من توفر الشروط العامة للتمويل (الأشخاص

الطبيعيون - النشاط)

- التثبت من عدم مديونية طالب القرض من خلال التبادل

الإلكتروني للمعطيات مع البنك المركزي التونسي (- SED

،(BCT

• إعلام أصحاب هذه المطالب عبر إرساليات قصيرة بمآل

ملفاتهم بالقبول المبدئي أو الرفض وذلك في أجل لا يتعدى

3 أيام من تاريخ تقديم المطلب الإلكتروني،

• دعوة أصحاب المطالب المقبولة مبدئيا إلى تقديم ملفاتهم

الورقية لدى مكاتب التشغيل والعمل المستقل بالنسبة لبرنامج

"Soutien TPE Covid" أو المندوبيات الجهوية للديوان

الوطني الصناعات التقليدية بالنسبة لبرنامج "artisan"

"Help"

منصة إلكترونية

مجاهاة تداعيات

"كورونا"

برنامج

Soutien TPE

Covid

برنامج

Help artisan

أموال متداولة

إرساليات قصيرة

• تسريع في إجراءات المصادقة على هذه المطالب بالإضافة إلى إجراءات إنجاز وصرف هذه القروض، حيث يتم صرف القرض مباشرة إلى الحريف في شكل مال متداول في أجل لا يتعدى 5 أيام من تاريخ تسليم عقد القرض ممضى من قبل الحريف إلى فرع البنك، وذلك بالاعتماد على التراسل الإلكتروني للوثائق.

هذا بالإضافة إلى مواصلة العمل بالإجراءات الخصوصية التالية:

- ✓ التمديد في فترة الإمهال بالنسبة للمشاريع المنجزة في إطار برامج "جيل جديد من الباعثين" بالتنسيق مع وزارة التكوين المهني والتشغيل.
- ✓ دعم قروض التصرف وقروض الاستغلال المسندة لفائدة الباعثين الصغار قصد تمكينهم من أموال متداولة لتغطية احتياجاتهم.



ب) على مستوى البرامج

✓ برنامج مساعدة أصحاب المشاريع الصغرى على مجابهة جائحة كورونا والحجر الصحي

الاجباري "Soutien TPE Covid"

يتمثل البرنامج في إسناد قروض بالشراكة مع وزارة التشغيل والتكوين المهني حسب الخصائص

التالية:

SOUTIEN TPE COVID

سقف القروض

5 آلاف دينار

الشريحة المعنية

الأشخاص الطبيعيون من أصحاب المشاريع الصغرى
المتضررون من جائحة كورونا والحجر الصحي الاجباري
باستثناء المتقاعين سابقا ببرامج مماثلة عن طريق البنك

مدّة الامهال

سنة واحدة

نسبة الفائدة

0 %

• الإنجازات

✓ عدد القروض: 5 619

✓ مبلغ القروض: 24,222 م د

✓ برنامج دعم الحرفيين في مجال الصناعات التقليدية بقروض مال متداول "Help Artisan"
يتمثل البرنامج في إسناد قروض في شكل أموال متداولة بالشراكة مع الديوان الوطني للصناعات التقليدية حسب الخصائص التالية:

HELP ARTISAN

سقف القروض

12 ألف دينار بالنسبة للمؤسسات
الحرفية و 5 آلاف دينار
بالنسبة للحرفيين

الشريحة المعنية

الحرفيون والمؤسسات الحرفية المتضررة من تداعيات
تفشي جائحة "كورونا" والمنتصون للحساب الخاص

مدّة الامهال

6 أشهر

نسبة الفائدة

5 %

• الإنجازات

✓ عدد القروض: 2 621

✓ مبلغ القروض: 9,837 م د

1-2- البرامج الخصوصية لتمويل المشاريع الصغرى:

أ - مواصلة تنفيذ برنامج تمويل مشاريع صغرى في إطار منظومات اقتصادية وقروض موسمية فلاحية:

• محتوى البرنامج:

تمّ خلال سنة 2021 مواصلة تمويل المشاريع الصغرى في إطار منظومات اقتصادية ورصد قروض موسمية فلاحية عن طريق البنك التونسي للتضامن في إطار الفصل 11 من قانون المالية لسنة 2017، وذلك بالشراكة مع وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والديوان الوطني للصناعات التقليدية.



Filières Agricoles
المنظومات الفلاحية



Crédit AGRI-SAISON
القروض الفلاحية الموسمية



www.bts.com.tn



www.bts.com.tn

وتتمثل أهم مكونات البرنامج في تمويل العناصر التالية:

				
القروض الموسمية في القطاع الفلاحي	منظومة اقتصادية في مجال المعلوماتية	منظومة اقتصادية في مجال العناية بالبيئة	المنظومات الإقتصادية في قطاع الصناعات التقليدية	المنظومات الإقتصادية في القطاع الفلاحي

وتقدّر الاعتمادات المحالة إلى البنك خلال سنة 2021 بمبلغ 6,667 م د (قسط وحيد من جملة 3 أقساط مبرمجة خلال نفس السنة بحجم جملي بـ 20 م د)، وتتوزع الاعتمادات المحالة كما يلي:

● الاعتمادات المحالة إلى البنك: 6,667 م د

✓ بعنوان منظومات اقتصادية: 5,334 م د

✓ بعنوان قروض موسمية فلاحية: 1,333 م د

وقد تمّ تسجيل تأخير في صرف الأقساط المبرمجة خلال سنة 2021 لفائدة البنك من قبل لجنة القيادة الخاصة بالبرنامج.

• الإنجازات:

عدد القروض	حجم القروض (م د)	كلفة الاستثمارات (م د)
المنظومات الاقتصادية	680	17,026
القروض الموسمية	331	4,385
الفلاحية		4,387
المجموع	1011	21,411
		27,464



ب- آلية دعم الأموال المتداولة في الصناعات التقليدية

• محتوى البرنامج:

كما تمّ خلال سنة 2021 مواصلة التصرف في آلية دعم الأموال المتداولة في الصناعات التقليدية بالشراكة مع الديوان الوطني للصناعات التقليدية لإسناد قروض قصيرة المدى لتوفير الأموال المتداولة لفائدة الحرفيين.

• الإنجازات:

- عدد المشاريع المنتفعة: 1 497
- كلفة المشاريع: 5,469 م.د.

ج- التسبقة على منح الاستثمار للمشاريع الفلاحية

• محتوى البرنامج:

كما تمّ في المجال الفلاحي خلال سنة 2021 مواصلة تنفيذ الاتفاقية الممضاة بين البنك التونسي للتضامن ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بتاريخ 12 مارس 2019 والمتعلقة بضبط الإجراءات التطبيقية الواجب اتباعها لصرف الامتيازات المالية للمشاريع الفلاحية الممولة من قبل البنك. وقد مكّنت هذه الاتفاقية من تفادي الاشكاليات المتعلقة بصرف المنح المالية والتسريع في إنجاز المشاريع الفلاحية المصادق على تمويلها.

• الإنجازات:

شهد عدد القروض المسندة في شكل تسبقات على المنح نسقا تصاعديا حيث ارتفع من 116 قرضا خلال سنة 2019 تاريخ انطلاق البرنامج إلى 160 قرضا خلال سنة 2021، كما يبرزه الجدول التالي:

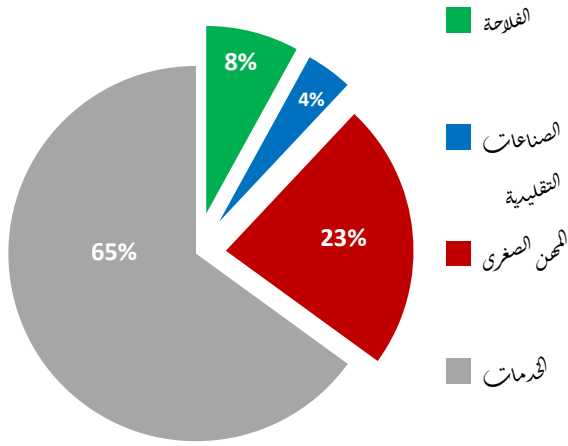
2021	2020	2019	
160	162	116	عدد القروض
5,582	6,205	4,010	حجم القروض (م د)

1-3- تحليل المصادقات

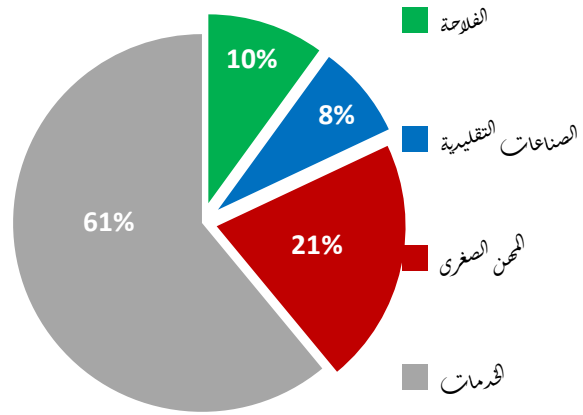
تمّ تسجيل إرتفاع في عدد مصادقات قروض الإستثمار المسندة خلال سنة 2021 أي بدون اعتبار القروض المسندة في إطار جائحة "كورونا" مقارنة بسنة 2020 من 6583 قرض إلى 6663 قرض مقابل استقرار في كلفة الاستثمارات، كما يبرزه الجدول التالي:

المصادقات خلال سنة 2021 بدون اعتبار قروض جائحة "كورونا"	المصادقات خلال سنة 2020 بدون اعتبار قروض جائحة "كورونا"	
6663	6583	عدد المصادقات
118,98	127,09	حجم القروض (م د)
166,94	167,10	كلفة الاستثمارات (م د)
10498	11141	مواطن الشغل

✓ التوزيع حسب القطاعات الاقتصادية:



كلفة الاستثمار لسنة 2020

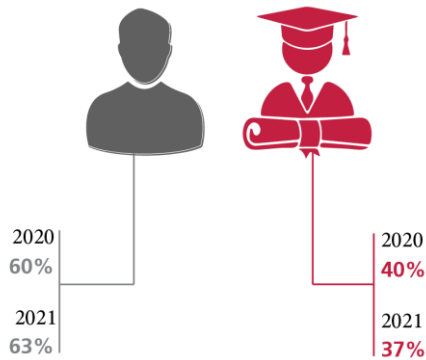


كلفة الاستثمار لسنة 2021

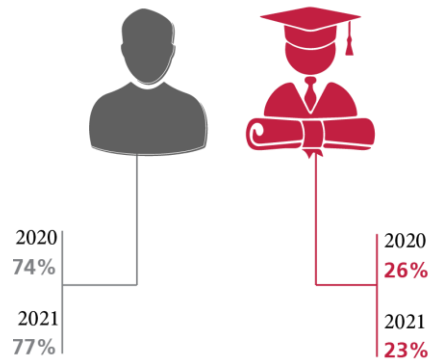
✓ التوزيع حسب المستوى التعليمي للبايعين:

سجل البنك تراجعا طفيفا في حصة حاملي الشهادات العليا خلال سنة 2021 من عدد القروض من 26% سنة 2020 إلى 23% خلال سنة 2021 وتراجعا طفيفا في كلفة الاستثمارات لتبلغ 37% خلال سنة 2021 مقابل 40% خلال سنة 2020. ويعود ذلك أساسا إلى الصعوبات المتعلقة ببيع المشاريع والاستثمار في ظل تفشي جائحة "كورونا".

كلفة الاستثمارات



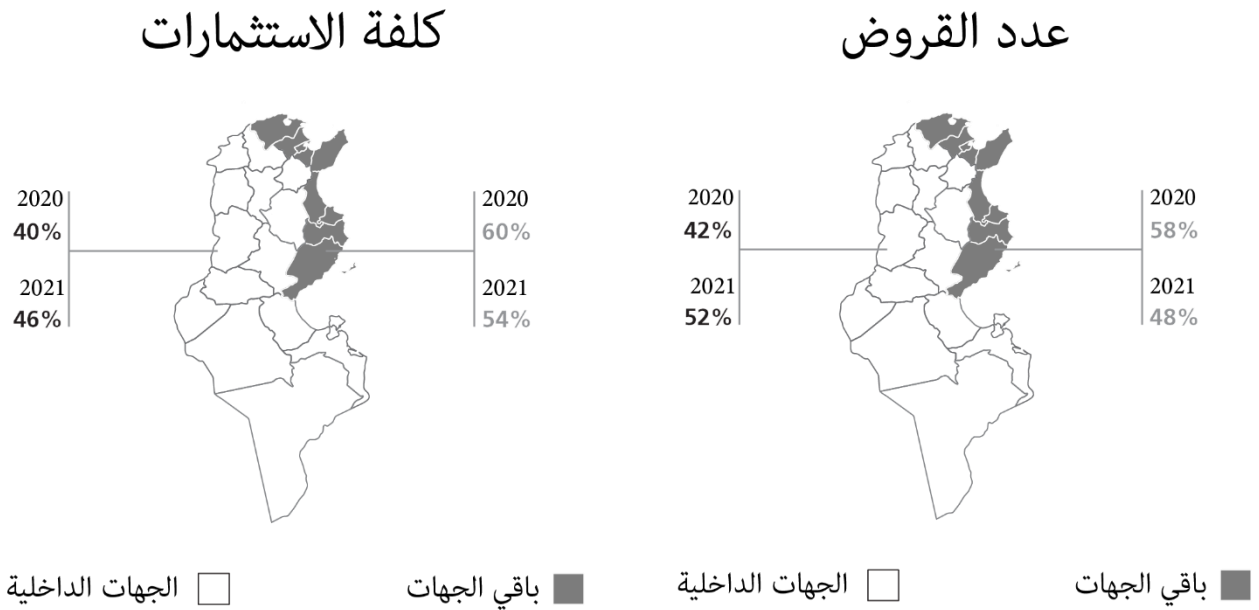
عدد القروض



حاملو الشهادات العليا ■ مستويات تعليمية أخرى ■ حاملو الشهادات العليا ■ مستويات تعليمية أخرى ■

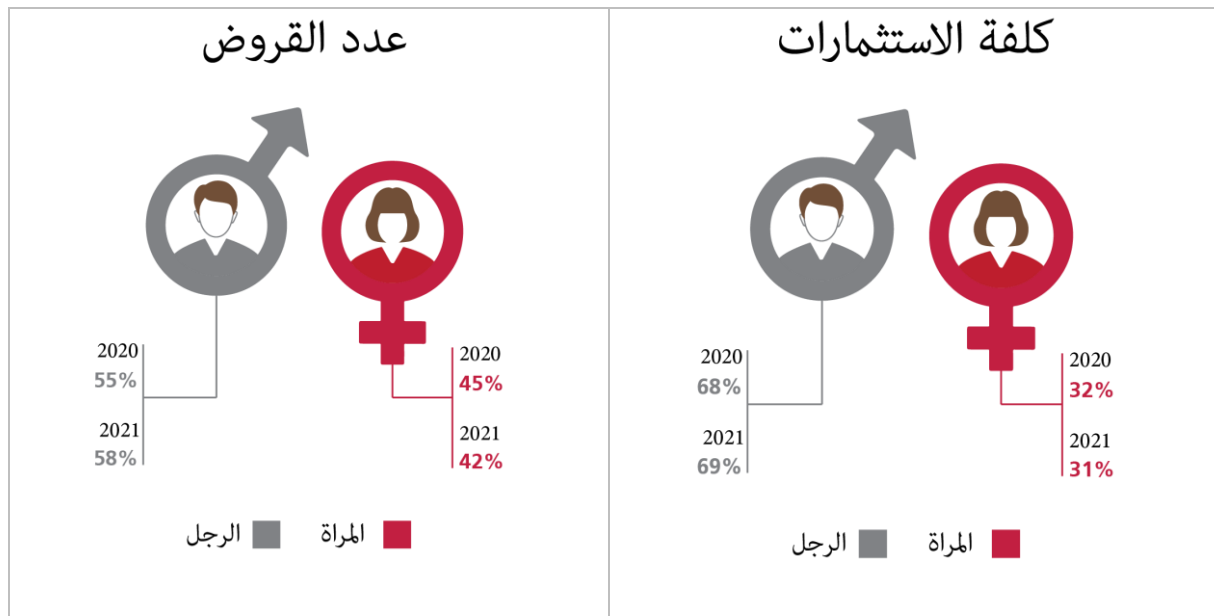
✓ التوزيع حسب الجهات

كما تبرز البيانات ارتفاعا ملحوظا في حصة الجهات الداخلية إلى حدود 52% من عدد القروض وفي حجم الاستثمارات إلى حدود 46% مقارنة بالنتائج المسجلة خلال سنة 2020، ويعود هذا الارتفاع الملحوظ في عدد القروض وحجم الاستثمارات إلى اعتماد البنك نظام الحصص في توزيع القروض الموجهة لمجابهة جائحة "كورونا" حيث استفادت الجهات الداخلية بحوالي 60% من حجم القروض المسندة في الغرض.



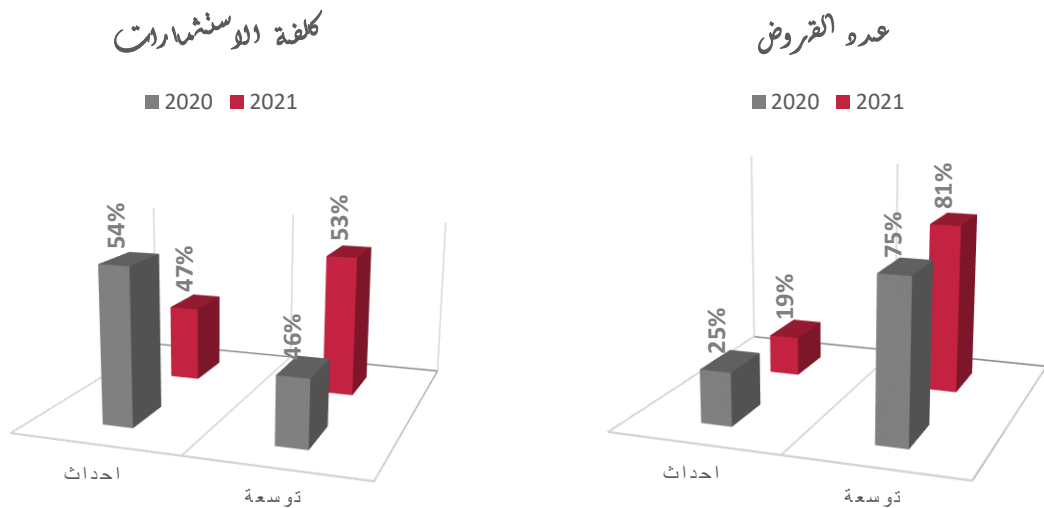
✓ التوزيع حسب النوع الاجتماعي

يتبين من خلال تحليل المصادقات تراجعاً في حصة المرأة من عدد القروض من 45% خلال سنة 2020 إلى 42% خلال سنة 2021 مقابل استقرار في حجم الاستثمارات، ويعود هذا التراجع بالأساس إلى عدم تخصيص اعتمادات من قبل مع وزارة المرأة والأسرة الطفولة لبرنامج التمكين الاقتصادي لفائدة المرأة "رائدة" إضافة إلى ختم برنامج دعم المحاضن ورياض الأطفال والمحاضن المدرسية في إطار مجابهة تداعيات جائحة "الكورونا" سنة 2020.



✓ التوزيع حسب نوعية المشروع

سجلت حصة مشاريع الإحداث تراجعاً من 25% إلى 19% من عدد المصادقات وتراجعاً في كلفة الاستثمارات من 54% إلى 47% خلال سنة 2021 مقارنة بسنة 2020، ويعود هذا التراجع أساساً إلى تركيز البنك جهوده خلال سنة 2021 على قروض التصرف والمال المتداول لدعم المشاريع الممولة لمجابهة جائحة "كورونا".



1-4- آلية المساعدة على توفير التمويل الذاتي عن طريق برنامج "اعتماد الانطلاق":

تمّ خلال سنة 2021 مواصلة العمل بآلية اعتماد الانطلاق بالشراكة مع وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي لمساعدة الباعثين الصغار على توفير التمويل الذاتي للحاصلين على موافقات لبعث مشاريع صغرى من قبل البنك.



2- نشاط الإستغلال البنكي

1-2 النقديات

في إطار تطوير وتنويع نشاطه، شرع البنك منذ بداية سنة 2021 في تركيز النقديات من خلال إصدار البطاقات البنكية، وتتمثل أهمّ الأشغال التحضيرية لتركيز هذا المنتج الجديد ضمن نشاط البنك فيما يلي:



إمضاء عقد خدمات واحاطة مع
شركة نقديات تونس



إبرام عقد مع شركة VISA
للبطاقات البنكية

إمضاء عقد تبني بين البنك الوطني الفلاحي
و VISA لرعاية البنك التونسي للتضامن
كعضو أساسي



إمضاء عقد خدمات مع خبير في
مجال النقديات



إبرام صفقة مع شركة لاقتناء وتركيز
عدد 13 موزع الي للأوراق النقدية

تطوير منتج النقديات على مستوى
المنظومة المعلوماتية UNIBANK



إعداد دليل إجراءات التصرف في
منتج النقديات

- الشروع في تهيئة الفضاءات اللازمة والتي تتوفر على معايير السلامة وفق الشروط المحددة من قبل البنك المركزي التونسي

ومن المنتظر أن يتولى البنك توزيع الدفعات الأولى من البطاقات البنكية خلال الثلاثي الأول من سنة 2022.



2-2- قروض التصرف:

أسند الفرع المركزي للبنك خلال سنة 2021 قروض تصرف في شكل ضمان بنكي و تسبقة على خلاص فواتير المزودين و خصوم تجارية بقيمة 15,730 مليون دينار موزعة على النحو التالي:

العدد	المبلغ (أ.د.)	العمولة (أ.د.)
36	376,191	35,713
481	15 023,211	152,288
17	330,561	4,960
المجموع	15 729,963	192,961

3- الصيرفة الإسلامية:

واصل البنك خلال سنة 2021 تنفيذ برنامج تشغيل الشباب الممول من قبل البنك الإسلامي للتنمية من خلال تمويل المشاريع والمؤسسات الصغيرة بصيغتي المراجعة والإجارة.



■ الإنجازات:

تمكن البنك من إسناد 807 تمويلا بكلفة إستثمارات قدرها 41,966 م د، ومن المرتقب أن تساهم هذه التمويلات في إحداث 1243 موطن شغل.

وتتوزع هذه التمويلات كما يلي:

العدد	كلفة الإستثمارات (م د)	عدد مواطن الشغل المرتقبة
المراجعة	88	4,725
الإجارة	719	37,241
المجموع	807	41,966

وبذلك تكون الوضعية الجمالية في موفى سنة 2021 كما يلي:

العدد	كلفة الإستثمارات (م د)	عدد مواطن الشغل المرتقبة
المراجعة	2171	87,501
الإجارة	2564	128,06
المجموع	4735	215,561

وتتمثل التمويلات الممنوحة بصيغة المراجعة في إقتناء تجهيزات ووسائل الإنتاج والمواد الأولية للمشاريع الصغرى في مختلف المجالات الإقتصادية بصيغة المراجعة.

وتركزت التمويلات الممنوحة بمنتج الإجارة في إقتناء وسائل النقل بمختلف أصنافها إضافة إلى بعض التمويلات الموجهة لدعم قطاعات الإنتاج كالنقل المبرد للأسماك واللحوم وغيرها.

4- إنجاز المشاريع الصغرى:

بلغت جملة الدفعات بعنوان تمويل المشاريع الصغرى خلال سنة 2021 ما قدره 168,7 م.د.

كما قام البنك في هذا الإطار بخلاص 3595 عملية تزود لفائدة باعثن ممولين بمبلغ جملي ناهز 112,5 مليون دينار، موزعة كما يلي:

2963

عملية تزود لاقتناء
تجهيزات

تجهيزات - معدات - مواشي



بقية

78,2 م.د.

632

عملية تزود لاقتناء
وسائل نقل

سيارات - شاحنات - جرارات



بقية

34.3 م.د.

كما قام البنك بـ 11852 عملية تحويل لمبالغ مالية قدرها 56,2 م.د لفائدة المنتفعين بالقروض بعنوان أموال متداولة وتهيئة محلات.

5- منظومة القروض الصغيرة:

5-1- حصيلة الإنجازات:

بلغ عدد القروض الصغيرة المسندة عن طريق 200 جمعية تنموية خلال سنة 2021 ما قدره 40901 قرضا بمبلغ يقدر بـ 89,237 م د مقابل 52368 قرض بمبلغ يناهز 101,015 م د خلال سنة 2020.

وبذلك ترتفع حصيلة القروض الصغيرة المسندة إلى غاية شهر ديسمبر 2021 إلى 953 ألف قرض بمبلغ جملي في حدود 1200 مليون دينار.

كما ساهمت جمعيات القروض الصغرى خلال سنة 2021 في تمويل عديد البرامج الخصوصية إلى جانب البرنامج السنوي العادي وذلك على النحو التالي:

البرامج	عدد القروض المسندة	مبلغ القروض المسندة (م.د)
البرنامج السنوي العادي	31631	62,227
برنامج المنظومات الاقتصادية	5959	14,469
برنامج الخضروات	1057	3,425
البرنامج الإضافي للزراعات الكبرى	964	3,125
برنامج الزراعات الكبرى الفصل 11 من قانون المالية 2017	885	3,300
القروض التي تفوق مبالغها 5 آلاف دينار	175	1,500
برنامج إسناد (اتفاقية مع جمعية اتحاد التونسيين المستقلين)	156	1,084
برنامج دعم لفائدة اصحاب العربات السياحية بتوزر	74	0,108
المجموع	40 901	89,237

5-2- البرامج الخصوصية لتمويل القروض الصغيرة:

5-2-1- مواصلة تنفيذ برنامج تمويل مشاريع صغرى في إطار منظومات اقتصادية

وقروض موسمية فلاحية:

أ - المنظومات الاقتصادية:

تمّ خلال سنة 2021 إسناد 5 959 قرضا بمبلغ جملي يقدر بـ 14,469 م د عن طريق 200 جمعية موزعة بين قطاع الفلاحة والصناعات التقليدية كما يلي:

المنظومات	العدد	القروض (م.د.)	النسبة (من المبلغ)
الفلاحة	4 691	11,381	78,6
الصناعات التقليدية	1 268	3,088	21,4
المجموع	5 959	14,469	100



✓ المنظومات الفلاحية:

حظي القطاع الفلاحي بالجزء الهام من تدخلات جمعيات القروض الصغيرة في إنجاز برنامج المنظومات الاقتصادية حيث تم إسناد 4 691 قرضا بمبلغ جملي قدر بـ 11,381 م د وتتوزع المنظومات الفلاحية كالتالي:

عدد القروض		مبلغ القروض		المنظومات
العدد	النسبة	المبلغ (م.د)	النسبة	
3457	73,6	8, 327	73,2	تربية الحيوانات الصغرى
350	7,4	0,809	7,1	تثمين المنتوجات الغابية
303	6,4	0,768	6,7	العناية بالزيتاين
263	5,6	0,639	5,6	خدمات في القطاع الفلاحي
159	3,4	0,424	3,7	الأشجار المثمرة
126	2,7	0,321	2,8	البيوت المكيفة
31	0,9	0,093	0,9	الصيد البحري
4 691	100	11,381	100	المجموع



✓ المنظومات في مجال الصناعات التقليدية:

شهد قطاع الصناعات التقليدية إسناد 1268 قرضا بقيمة جمالية تقدر بـ 3,088 م د تتوزع على النحو التالي:

النشاط	عدد القروض		حجم القروض	
	العدد	النسبة	الحجم (م.د.)	النسبة
الزراعي والمفروشات	749	59,1	1,779	57,6
خدمات في قطاع الصناعات التقليدية	519	40,9	1,309	42,4
المجموع	1268	100	3,088	100

ب - القروض الموسمية

تم إسناد 1942 قرضا بمبلغ جملي في حدود 6,725 م د، وتتوزع هذه القروض حسب الأنشطة الفلاحية كما يلي:

النشاط	عدد القروض		حجم القروض	
	العدد	النسبة	الحجم (م.د.)	النسبة
الزراعات الكبرى	885	45,6	3,300	49,0
زراعة الخضراوات	1057	54,4	3,425	51,0
المجموع	1942	100	6,725	100

5-2-2 برنامج إسناد

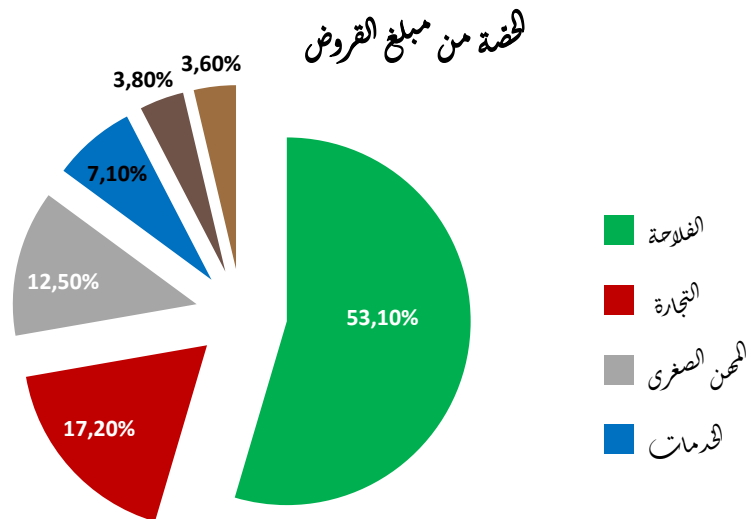
يتمثل برنامج "إسناد" المندرج ضمن اتفاقية الشراكة المبرمة بين البنك واتحاد التونسيين المستقلين من أجل الحرية «UTIL»، في تمويل 156 مشروع بقيمة جمالية تقدر بـ 1,084 مليون دينار.

وساهم هذا البرنامج في توفير تمويلات لباعثي مشاريع من معتمديات النفيضة وسيدي الهاني من ولاية سوسة والسبالة وسيدي علي بن عون من ولاية سيدي بوزيد وبئر الأحمر وغمراسن من ولاية تطاوين، مصحوبا ببرنامج تكوين ومرافقة في كافة مراحل المشروع عن طريق مختصين وخبراء في الميدان لفائدة الفئات الضعيفة المتضررة من جائحة كورونا.

5-3 - توزيع القروض الصغيرة:

✓ حسب القطاعات:

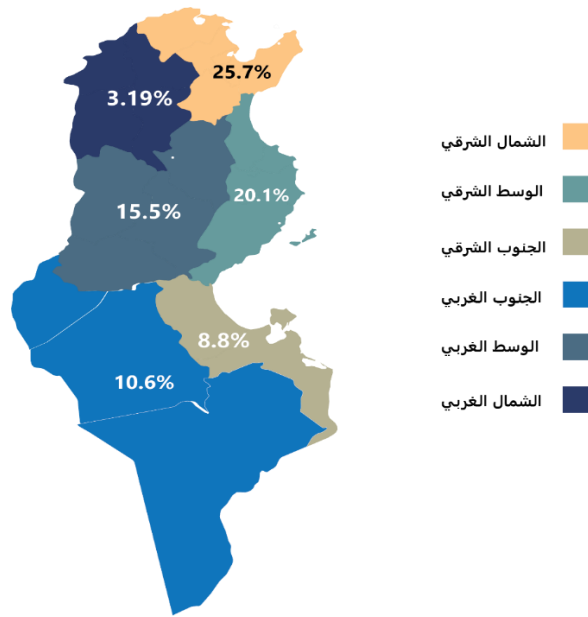
تقدر حصة القطاع الفلاحي بـ 53,1% من القروض الصغيرة المسندة خلال سنة 2021 يليه قطاع التجارة بـ 17,2% وقطاع المهن الصغرى بـ 12,5% في حين انخفضت حصة قروض تحسين ظروف العيش إلى 3,8% مقارنة بـ 13,3% خلال سنة 2020 ويعود ذلك أساسا إلى تنفيذ البرامج الخصوصية في إطار الحد من تداعيات جائحة "كورونا" خلال سنة 2020.



✓ حسب الجهات:

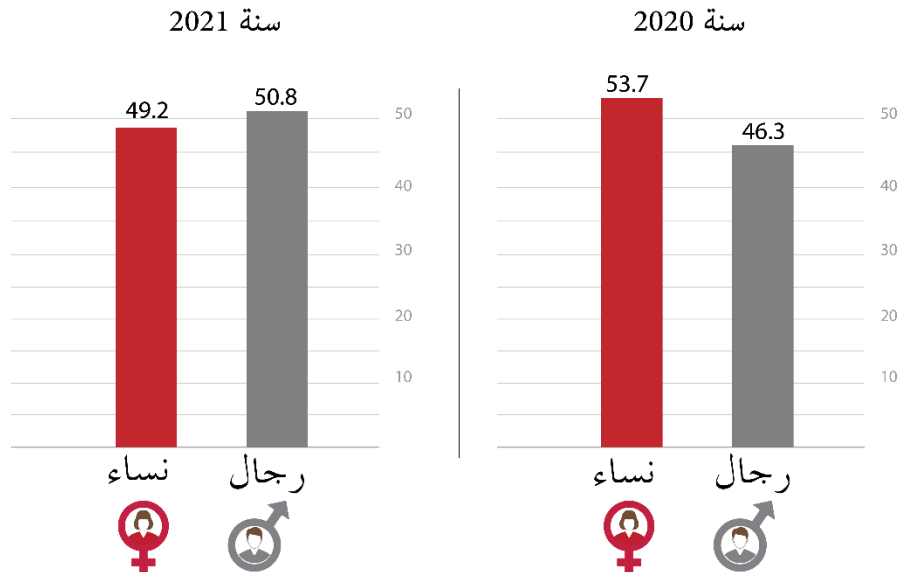
تقدر حصة الجهات الداخلية بـ 57% من القروض الصغيرة المسندة خلال سنة 2021 مقارنة بـ 55% خلال سنة 2020.

الحصة من مبلغ القروض



✓ حسب النوع الاجتماعي

تمّ تسجيل تراجع طفيف في حصة المرأة خلال سنة 2021 حيث تمّ تسجيل نسبة 49,2% من اجمالي القروض مقابل 53,7% بسنة 2020.



4-5 برنامج إعادة الهيكلة

تتمثل أهم الأشغال المنجزة على مستوى إعادة هيكلة جمعيات القروض الصغيرة فيما يلي:



1/ طلب العروض الأول المتعلق بولايات تونس الكبرى والشمال الغربي والوسط الشرقي:

- تكوين 12 جمعية جهوية للتمويل الصغير بكل من ولايات تونس وأريانة ومنوبة وبن عروس وباجة وجندوبة وسليانة والكاف وسوسة والمنستير والمهدية وصفافس،
- جرد ملفات القروض الجارية إلى غاية 31 ديسمبر 2019 من قبل الجمعيات الناشطة بالولايات المعنية ببرنامج إعادة الهيكلة،
- إعداد التقرير المتعلق بجرد ملفات القروض الجارية وعرضه على اللجنة الفنية لإعادة الهيكلة بالبنك،
- إعداد التقارير المتعلقة بالحصول على التراخيص لفائدة 12 جمعية جهوية للتمويل الصغير،
- إعداد مشروع الشروط المرجعية لإنتداب مكتب دراسات لإعداد دليل إجراءات الجمعيات الجهوية للتمويل الصغير،
- إعداد مشروع كراس شروط لإنتداب مكتب دراسات لإعداد كراس شروط لتركيز منظومة معلوماتية خاصة بالجمعيات الجهوية للتمويل الصغير،
- عرض التقارير المتعلقة بالحصول على التراخيص لفائدة 12 جمعية جهوية للتمويل الصغير والمصادقة عليها من قبل اللجنة الوطنية لبرنامج إعادة الهيكلة بعد القيام بالتعديلات اللازمة في الغرض. واحالتها إلى سلطة الإشراف قصد إحالتها إلى سلطة رقابة التمويل الصغير.

2/ طلب العروض الثاني والمتعلق بأقساط الشمال الشرقي والوسط الغربي والجنوب الشرقي والغربي:

- القيام بطلب العروض الرابع خلال شهر أفريل 2021 لاختيار مكاتب الدراسات لبقية الأقساط.
- تقييم العروض خلال شهر ماي 2021 من قبل لجنة التقييم المحدثة من قبل البنك في الغرض وقد اقترحت اللجنة إعلان طلب العروض المذكور غير مثمر.

الإستخلاصات

II- الإستخلاصات

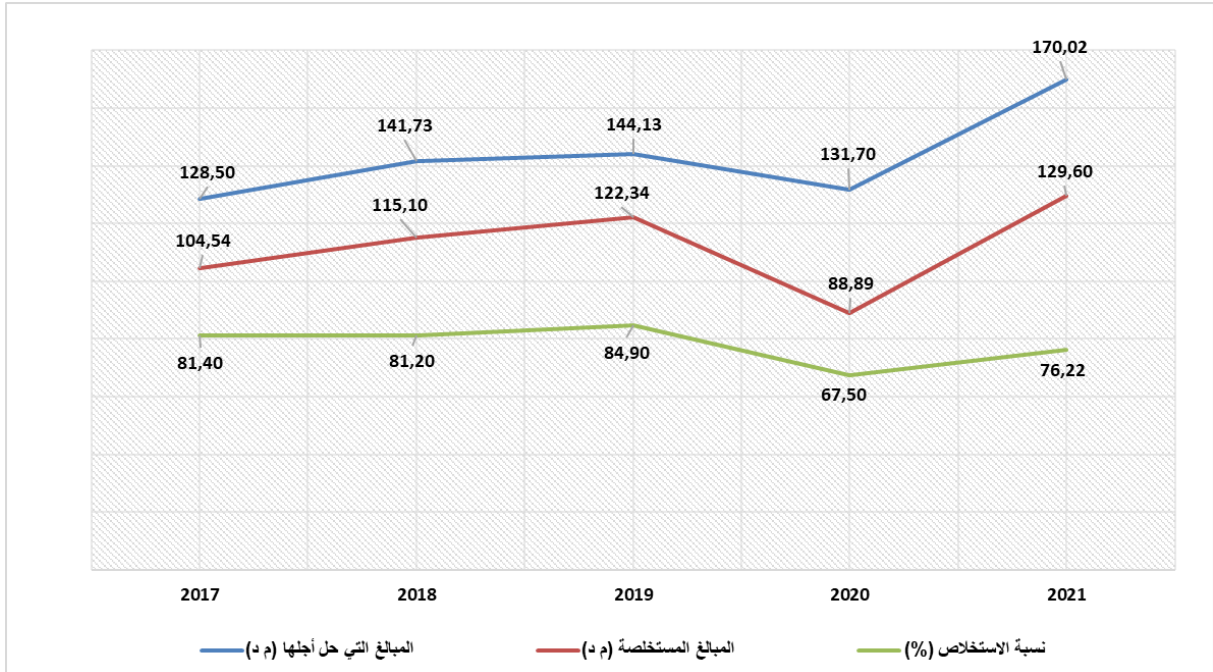
1- إستخلاصات قروض المشاريع الصغرى:

تقدر المبالغ المستخلصة من قبل البنك خلال سنة 2021 ب 129,6 م د مقابل 88,892 م د خلال سنة 2020 أي بزيادة قدرها 40,708 م د.

وتقدر نسبة الاستخلاص لسنة 2021 ب 76,23% (المبالغ التي حلّ أجلها حوالي 170,02 م د) مقابل 67,5% خلال سنة 2020 أي بزيادة ناهزت 9%.

وتقدر مجموع المبالغ التي حلّ أجلها إلى غاية سنة 2021 مبلغ 1771,6 م د والمبالغ المستخلصة مبلغ 1279 م د وبالتالي تكون نسبة الاستخلاص العامة في موفي سنة 2021 في حدود 72,2% بالنسبة لجميع القروض مقابل 71,65% خلال سنة 2020.

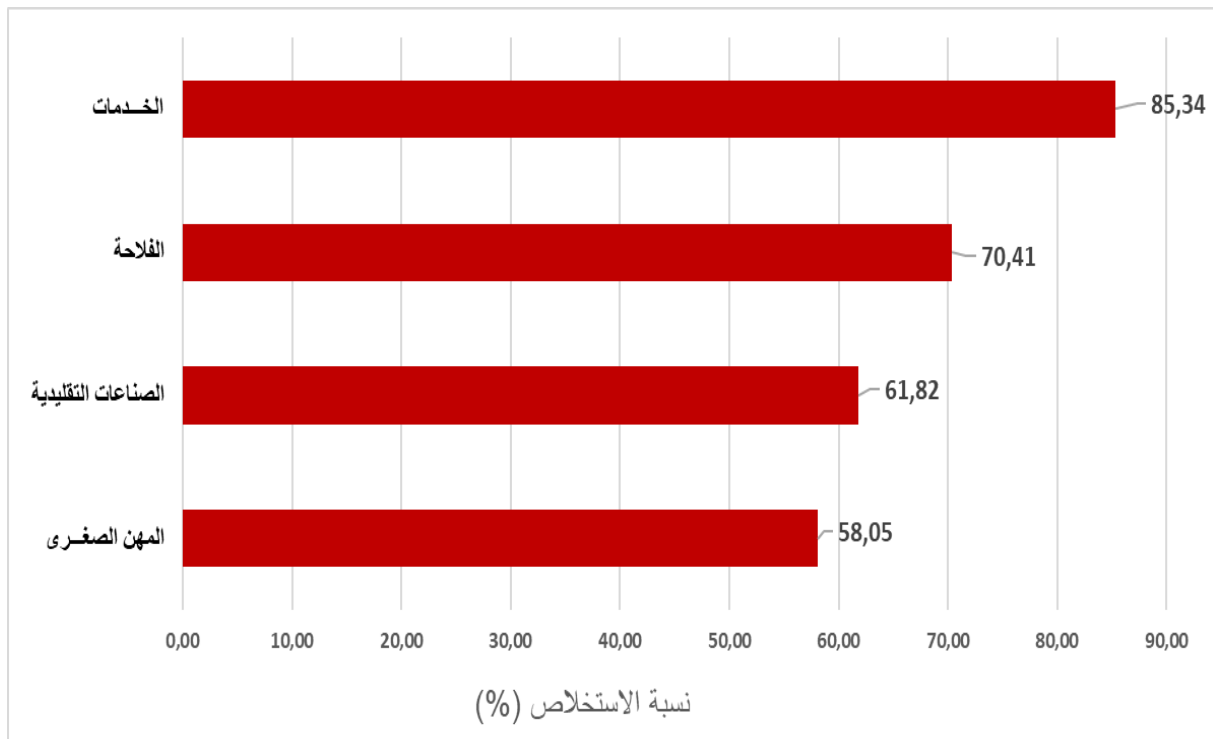
وبتبيين من خلال تحليل نتائج الإستخلاصات تطورا بنسق تصاعدي متواصل منذ سنة 2017 بفضل الإجراءات والآليات المتنوعة التي اعتمدها البنك في هذا المجال باستثناء سنة 2020 نظرا لتداعيات جائحة "كورونا".



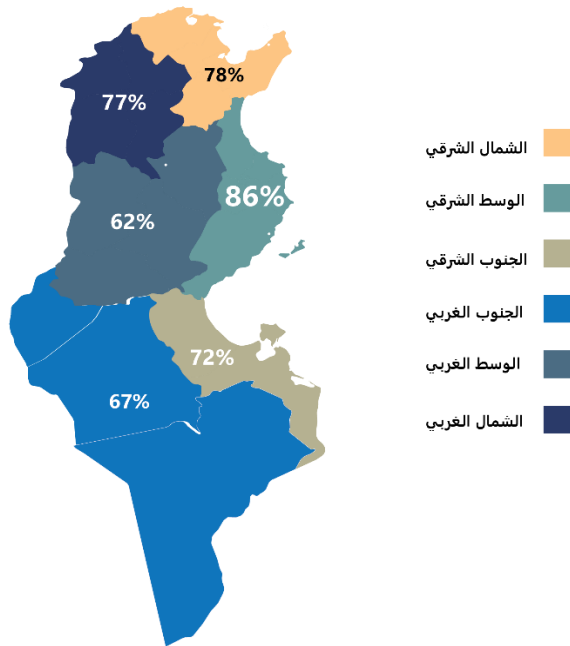
1-1- تحليل نتائج الإستخلاص

✓ حسب القطاعات الاقتصادية

تقدر نسبة الاستخلاص المسجلة على مستوى قطاع الخدمات بـ **85,34 %** خلال سنة 2021. وهي أفضل نسبة استخلاص بينما لا تتجاوز هذه النسبة **61,82 %** بالنسبة لقطاع الصناعات التقليدية و **58,05 %** بالنسبة لقطاع المهن الصغرى.



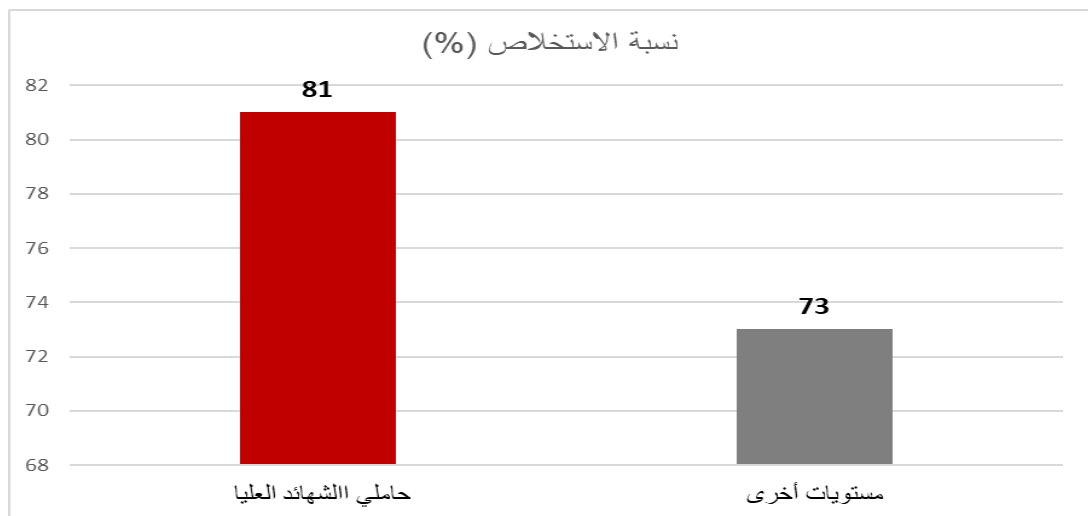
✓ حسب الأقاليم



سجل إقليم الوسط الشرقي
أحسن نسبة استخلاص بـ 86
% مقابل تراجع نسب
الاستخلاص المسجلة بإقليم
الوسط الغربي بنسبة
إستخلاص بلغت 62%.

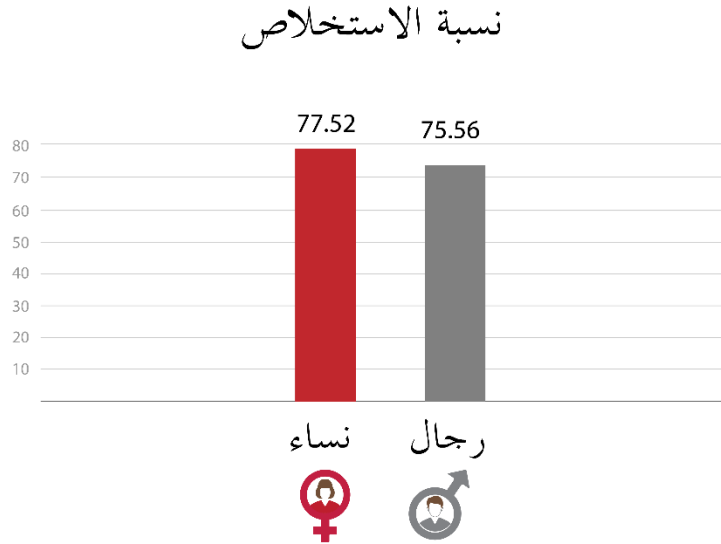
✓ حسب المستوى التعليمي

تم تسجيل نسبة إستخلاص لحاملي الشهادات العليا بـ 81% خلال سنة 2021 مقابل 73% لباقي المستويات التعليمية.



✓ حسب النوع الاجتماعي

سجلت المرأة نسبة إستخلاص خلال سنة 2021 بـ 77,52% مقابل 75,56% بالنسبة للرجل كما يبرز ذلك الرسم البياني التالي:



1-2 آليات المساعدة على الاستخلاص

يشهد البنك تطوراً مستمراً على مستوى نتائج الاستخلاص بفضل الإجراءات والآليات المتنوعة التي اعتمدها في هذا المجال ومن بينها:

- التعاقد مع الشركة العامة للمساعدة على الإستخلاص والتي حققت مبالغ إستخلاصات تناهز 1,515 م د بالنسبة لحافطة فرع صفاقس ومبالغ إستخلاصات تفوق 1,292 م د دينار بالنسبة لحافطة فرع تونس (دون إحتساب مبالغ فوائض التأخير المستخلصة).
- إرسال إشعارات بريدية شملت جميع الحرفاء وتمّ من خلالها حثهم على تسوية وضعياتهم المالية تجاه البنك.
- توجيه إرساليات قصيرة إلى الحرفاء خصصت ل:
 - التذكير بحلول أجل أول قسط بصفة آلية في بداية كل شهر،
 - حث الحرفاء الذين تخلدوا بدمتهم ديون (أقل من ثلاثة أقساط) على الإيفاء بتعهداتهم.
 - تذكير الحرفاء بالالتزام بما تعهدوا به في إطار التسوية الرضائية مع الفروع،

- إعلام الحرفاء الذين لم يفوا بالتزاماتهم بإحالة ملفاتهم إلى النزاعات.
- استغلال منظومة النزاعات المندجة مع المنظومة المعلوماتية للبنك والتي مكنت من متابعة:
 - التسويات الرضائية المبكرة مع الحرفاء
 - آجال إحالة المتلدين في الخلاص إلى النزاعات
 - الملفات الموكولة إلى المحامين وعدول التنفيذ
 - آجال مختلف مراحل التقاضي والتنفيذ
- اجتماعات لجنة الإستخلاص والتي يتمّ من خلالها متابعة مآل الملفات التي في طور النزاعات والعمل على الإسراع في تنفيذ الأحكام الصادرة ضد المتلدين في الخلاص من خلال التنفيذ على الممتلكات الخاصة للحرفاء وخارج مكونات المشروع.

1-3 التعويض عن القروض غير القابلة للاسترجاع

تمّ خلال سنة 2021 إعداد 2140 ملف لقروض غير قابلة للاسترجاع قصد طلب التعويض من قبل الصندوق الوطني للضمان.

وتمّ خلال نفس السنة التعويض لـ 667 قرض بمبلغ جملي من حيث أصل الدين في حدود 3,517 مليون دينار و 147 ألف دينار استرجاع مصاريف التقاضي.

وبذلك فقد بلغ العدد الجملي للقروض غير القابلة للاسترجاع التي تم تعويضها 3599 قرضا بمبلغ جملي قدره 18,322 مليون دينار منه 668,5 ألف دينار استرجاع مصاريف التبعات القانونية.

2- إستخلاصات منظومة القروض الصغيرة:

شهدت إستخلاصات جمعيات القروض الصغيرة تطورا ملحوظا في حجم المبالغ المستخلصة من 76,9 م د خلال سنة 2020 إلى 87,78 م د خلال سنة 2021 أي بزيادة قدرت بـ 14,14 %.

هذا وقد اعتمد البنك المرونة في شروط صرف اعتمادات برنامج سنة 2021 بالنسبة للجمعيات التي لم تتوفر فيها نسب الاستخلاص الدنيا المطلوبة باعتبار جائحة "كورونا" والظروف الاستثنائية التي تشهدها الجهات مع العمل على متابعتها حالة بحالة وبصفة دورية عبر عقد جلسات عمل مع الهيئات

المديرة والمدير التنفيذي للجمعيات المعنية لحثهم على التفرغ من نسب الاستخلاص ومتابعة ملفات المتلدين المحالة إلى النزاعات.

وتتوزع نسب إستخلاص الجمعيات على النحو التالي:

نسبة الاستخلاص	عدد الجمعيات النشطة
< 95%	22
95%-90%	53
90%-80%	77
80%-70%	48
المجموع	200

هذا وتقدر النسبة العامة للإستخلاص بالنسبة للقروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات إلى موفى شهر ديسمبر 2020 بـ 87,1%.

1-2 نزاعات جمعيات القروض الصغيرة:

في إطار متابعة نشاط الجمعيات وبناء على تقارير المهمات الرقابية التي يقوم بها البنك والتي تبرز وجود تجاوزات أو سوء تصرف في بعض الجمعيات، يتولى البنك إحالة ملفاتها إلى التتبعات القضائية. كما تمّ إحالة ملفات الجمعيات المتوقفة عن النشاط ولم تقم بتسوية وضعية الملفات التي على ذمتها مع البنك إلى التتبعات القضائية.

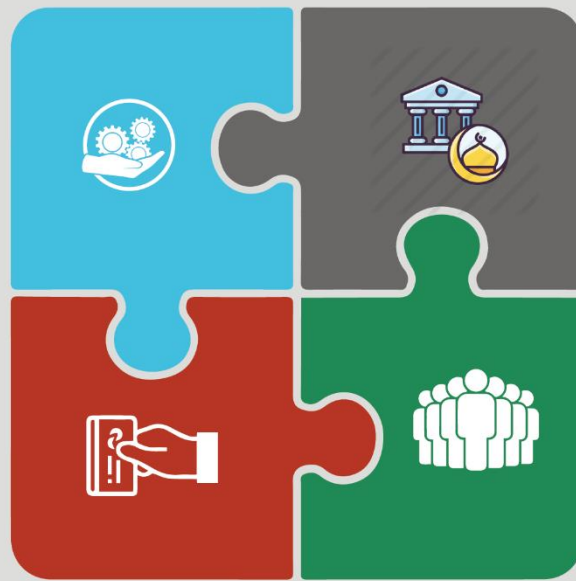
هذا وقد بلغ عدد جمعيات القروض الصغيرة المحالة إلى النزاعات 82 جمعية.

وفي إطار متابعة مآل هذه القضايا تمّ خلال سنة 2021 إحداث لجنة "نزاعات القروض الصغيرة" ومن بين مهامها:

- متابعة مآل وطور القضايا المنشورة ضد الجمعيات
- معالجة الإشكاليات التي تعيق البت في القضايا المنشورة وطول إجراءات التقاضي، وتجتمع اللجنة مرة كل ثلاثة أشهر.

الجزء الثاني

الأنشطة المساندة



1. التنظيم والنظام المعلوماتي

مثلت سنة 2021 سنة محورية في تنفيذ المخطط الإداري للإعلامية على مستوى الشروع في تنفيذ عناصر النظام المعلوماتي (الأنشطة الرئيسية للبنك، أنظمة الدعم، أنظمة القيادة، البنية التحتية والسلامة المعلوماتية)، وقد بلغ تقدم تنفيذ المشاريع المدرجة بالمخطط الإداري المذكور نسبة تقدر في موفى سنة 2021 بـ 75%. وتتلخص أهم المشاريع المنجزة خلال سنة 2021 فيما يلي:

- تركيز قاعدة مركزية جديدة تأوي المنظومة البنكية (Unibank) وتزامنها مع منصة حفظ البيانات بموقع خارجي عن بعد،
- تحديث البنية التحتية للشبكة المعلوماتية بالمقر الاجتماعي للبنك،
- تركيز مجموعة من منظومات السلامة المعلوماتية تتعلق بالعناصر التالية:
 - تقسيم الشبكة حسب أصناف المستخدمين،
 - تركيز منظومات التصدي للفيروسات والبريد المشبوه والقرصنة السبرانية،
 - تركيز منظومة حفظ تدخلات مسيري الأنظمة المعلوماتية.
- الشروع في تركيز منظومة (ITIL Help Desk) لإدارة ومتابعة الحوادث المعلوماتية وطلبات الخدمة والتواصل مع مستخدمي الأنظمة المعلوماتية للبنك.



▪ الشروع في توسيع طاقة المنظومة الحالية (système Blade)،

▪ تركيز 3 برمجيات جديدة:

• برمجية للتصرف في الموارد البشرية،

• برمجية جديدة للتصرف في الميزانية والمصالح الإدارية،

• برمجية للتصرف في التصاريح القانونية مع البنك المركزي التونسي.

• مواصلة تنفيذ برنامج تعزيز سلامة النظام المعلوماتي للبنك على ضوء توصيات مهمة التدقيق في السلامة المعلوماتية،

• إستكمال تركيز منظومة للتواصل عن بعد يتم إعتماؤها في التواصل بين المصالح المركزية والفروع الجهوية،

• مواصلة دعم إمكانيات البنك من حواسيب وآلات طباعة،

• الشروع في إعداد مخطط توجيهي لإستراتيجية رقمنة البنك.

2. برنامج تحويل الخلايا الجهوية إلى فروع بنكية

• الشروع في تركيز منتج جديد يتعلق بالبطاقات البنكية بموزع آلي بالفرع المركزي بعد إستكمال كافة الأشغال التحضيرية على مستوى شركة نقديات تونس، شركة (Visa)، المنظومة المعلوماتية (Unibank)، البنك المركزي التونسي،

• الشروع في تركيز منظومة لقروض تمويل الإستغلال (بطاقات المنتوجات، دورة تكوينية عن طريق مكتب خاص)،

• إعلان طلب عروض للمرة الثانية للتعاقد مع مكتب دراسات لمرافقة البنك في برنامج تحويل الخلايا إلى فروع بنكية.

3. الخدمات غير المالية:

تتمثل أهم البرامج ذات الصلة بالخدمات غير المالية التي قام بها البنك خلال سنة 2021 فيما يلي:



4. الموازنة الاجتماعية

1-4 الموارد البشرية

بلغ عدد موظفي البنك 282 موظفا في موفى ديسمبر 2021 مقابل 289 في موفى سنة 2020

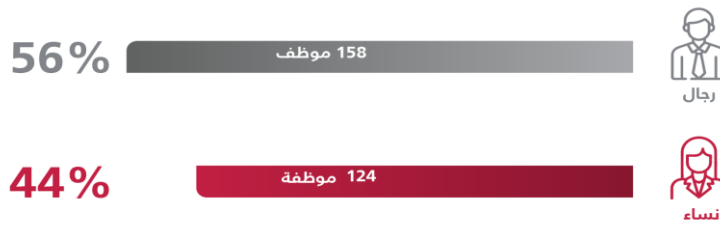
أ) توزيع الأعوان

✓ حسب الصنف:

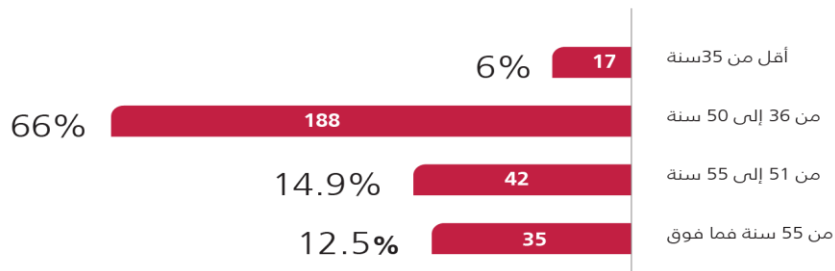
النسبة (%)	العدد	
52.4	148	إطارات وإطارات عليا
29.4	83	أعوان التسيير
18.2	51	أعوان التنفيذ
100	282	المجموع

وتقدر نسبة التأطير بحوالي 52%.

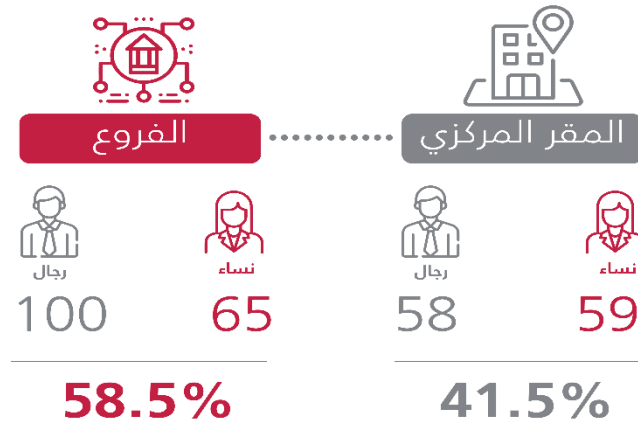
✓ حسب النوع الاجتماعي



✓ حسب الأعمار



✓ حسب مكان العمل



يتمركز قرابة 59% من الموظفين بالفروع الجهوية لدعم نشاط البنك المتميز بالعمل الميداني والتدخل عن قرب.

(ب) التكوين

سجلت سنة 2021 دفعا خاصا في تكوين وتنمية الموارد البشرية للبنك، حيث تم تدشين مركز تنمية القدرات بالمقر الاجتماعي للبنك (مركز المرحوم الأمين الحفصاوي لتنمية القدرات)، وقد إبرم البنك بهذه المناسبة أربعة إتفاقيات تتعلق بما يلي:



- ✓ إتفاقية مع الجمعية المهنية التونسية للبنوك والمؤسسات المالية لتكوين إطارات البنك في المجال البنكي تزامنا مع تنفيذ برنامج تحويل الخلايا الجهوية إلى فروع بنكية،
- ✓ إتفاقية مع الجامعة المركزية الخاصة تتعلق بالتعاون والتنسيق قصد تشخيص فرص الإستثمار وإستشراف مهن المستقبل والتعريف بالبنك في المحيط الجامعي،
- ✓ إتفاقية مع مؤسسة تكوين مختصة في مجال الإعلامية لتكوين إطارات وأعوان البنك في مجال الإعلامية ووسائل الإتصال الحديثة،
- ✓ إتفاقية مع مؤسسة تكوين مختصة في مجال اللغات لتكوين إطارات وأعوان البنك في مجال الإنجليزية.

هذا وقد تم تنظيم دورات تكوينية في مجال الإعلامية واللغة الإنجليزية إستفاد منها:

55 موظف بالبنك في الإعلامية



46 موظف بالبنك في اللغات



كما حرص البنك على تمكين إداراته وأعوانه من الإستفادة من عديد الدورات التكوينية في مجالات أخرى ذات الصلة بنشاطه (المحاسبة والحماية البنكية، قانون المالية، التدقيق الداخلي، السلامة المعلوماتية)

وقد بلغ العدد الجملي للمتكوينين **215 موظف** بنفقات التكوين تناهز **70 أ.د.**

كما يتولى البنك تأطير العديد من الطلبة في عديد المجالات ذات الصلة بنشاط البنك (المبادرة الخاصة وتمويل المؤسسات الصغرى، التمويل الأصغر، الصيرفة الإسلامية، إدارة المخاطر...).

5- الصندوق الإجتماعي:

يتولى البنك التصرف في الصندوق الإجتماعي حسب الإتفاقية المصادق عليها من قبل الجمعية المهنية للبنوك وذلك من خلال إسناد قروض لا غير لفائدة الموظفين بنسبة فائدة تفضيلية ويتم إسناد هذه القروض أساسا لإقتناء أرض أو بناء أو شراء مسكن أو قروض لأغراض إجتماعية محددة بالإتفاقية المشتركة (زواج، ولادة...).

وقد تمت المصادقة على نظام التصرف في موارد الصندوق من قبل مجلس الإدارة في دورته رقم 51 بتاريخ 30 ديسمبر 2009، ويتم البت في الملفات للانتفاع بتدخلات الصندوق عن طريق اللجنة الاستشارية للمؤسسة.



تتمثل تدخلات الصندوق خلال سنة 2021، في إسناد **41 قرضا** بمبلغ جملي يناهز **388 أ.د.**

الآفاق المستقبلية
للبنك



III. الآفاق المستقبلية للبنك

تولى البنك بناء على توصيات مجلس الإدارة إعداد إستراتيجيته للفترة (2021-2025) والمصادقة عليها في جلسة خاصة للمجلس بتاريخ 24 ديسمبر 2021 لتعزيز دوره كذراع مالي وإقتصادي وإجتماعي مهم للدولة، وذلك من خلال وضع وتنفيذ برنامج إعادة هيكلة من شأنه تسهيل النقلة النوعية في تطور وتنوع تدخلات البنك ليكون مؤسسة مالية رائدة في مجال الإدماج المالي والإقتصادي لفائدة الباعثين الصغار.

وقد إرتكز البنك في ذلك على منهجية تشاركية موسعة بمشاركة جميع المتدخلين من إطارات البنك وأعضاء مجلس الإدارة وسلطة الإشراف بالإستعانة بمكتب دراسات. وتضمنت الوثيقة الإستراتيجية ثلاث أجزاء أساسية:

الجزء الأول: التدقيق والتشخيص المعمق لقدرات البنك وإنجازاته ووسائل عمله.

الجزء الثاني: تحديد الرؤية والمحاور الإستراتيجية للبنك.

الجزء الثالث: ضبط مخطط الأعمال وإعداد رزنامة التنفيذ.

وأفرزت الخطة الإستراتيجية المستقبلية ستة (6) محاور أساسية:

1. المحور الأول: توسيع الشرائح المستهدفة وتنويع الخدمات المقدمة،
2. المحور الثاني: رقمنة النشاط لتعزيز الإدماج المالي وتحسين جودة الخدمات،
3. المحور الثالث: تنمية رأس المال البشري وتعزيز ثقافته البنكية الموجهة للحريف،
4. المحور الرابع: تعزيز وتنويع مصادر التمويل بدون اعتبار تلك التي توفرها الدولة،
5. المحور الخامس: تحسين إدارة المخاطر وجودة محفظة القروض من خلال إعتماد مقاربات وأدوات حديثة وفعالة،
6. المحور السادس: تدعيم مقومات البنك وأسسسه من أجل تطور مستدام.

وتتمثل أهم الأهداف والمؤشرات المزمع بلوغها في موفى تنفيذ الإستراتيجية في أفق سنة 2025 فيما يلي:

1. تجاوز إجمالي ميزانية البنك (Total Bilan) عتبة 2 مليار دينار خلال 2024 لتبلغ 2,1 مليار دينار في نهاية 2025 مقابل 1.8 مليار دينار في 2021، أي تطور المعدل السنوي بنسبة 6.0%، متأتية بالخصوص من الزيادة في الموارد العامة للبنك بما في ذلك الحفاظ على النتائج الإيجابية المسجلة خلال السنوات الأخيرة في حسابات البنك (عدم توزيع الأرباح).

2. تطور المعدل السنوي لمحفظة الحرفاء بنسبة 6.8% صافية من الفوائد المخصصة (AgiOS) (Réservés) والمدخرات (Provisions)، وذلك بالعلاقة مع:

✓ الديون غير المستخلصة التي ينتظر ألا تتجاوز المعدل السنوي 4.1% وهو أمر إيجابي يعكس التحسن في مخاطر الائتمان مع إنطلاقة فتح حسابات بنكية للحرفاء وتحسين إجراءات الإستخلاص.

✓ حجم المخصصات التي ينتظر أن تتطور بمعدل سنوي في حدود 7.9% وهو ما يمثل مجهودا إضافيا أكثر إستدامة من جانب البنك لتعزيز تغطية مخاطر القروض.

3. تطور ودائع الحرفاء من 22 مليون دينار في 2020 إلى 217 مليون دينار في نهاية 2025 وهو ما يمثل حوالي 10.2% من جملة موارد البنك مقابل 1.8% حاليا، وتمثل هذه النتيجة الإنعكاس المباشر لتحويل الخلايا الجهوية إلى فروع بنكية. أمّا حصّة الإدخار من جملة ودائع الحرفاء فستمثل 18.7% مع نهاية 2025.

4. تطور المعدل السنوي للقروض والموارد الخصوصية بنسبة 3.8% خلال الفترة (2021-2025) وإنخفاض حصتها من إجمالي ميزانية البنك إلى 78.3% في 2025 مقابل 87% حاليا.

الجزء الرابع

القوائم المالية المختومة

في 31 ديسمبر 2021

1- الموازنة

نسبة التغيير (%)	مبلغ التغيير	2021/12/31	2020/12/31	(بالألف دينار)
				الأصول
<8>	-1 611	18 442	20 053	الخزينة والبنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة
17,2	39 092	265 972	226 880	مستحقات على المؤسسات المالية والبنكية
4,4	56 829	1 351 745	1 294 916	مستحقات على الحرفاء
<4,5>	-63	1 352	1 415	محفظة السندات التجارية
<9,9>	-864	7 889	8 753	الأصول الثابتة
<6>	-2 063	32 259	34 322	أصول أخرى
5,8	91 320	1 677 659	1 586 339	المجموع
				الخصوم والأموال الذاتية
				الخصوم
<0,2>	-3	1 872	1 875	البنك المركزي و م ص البريدية
<100>	-77	0	77	المؤسسات المالية والبنكية
27,9	6 213	28 480	22 267	ودائع وأموال الحرفاء
5,8	80 708	1 460 798	1 380 090	موارد خصوصية
<3>	-2 689	86 520	89 209	خصوم أخرى
5,6	84 152	1 577 670	1 493 518	مجموع الخصوم
				الأموال الذاتية
0	0	60 000	60 000	رأس المال
18,9	1 704	10 730	9 026	الإحتياطيات
15,1	2 910	22 205	19 295	أرباح مؤجلة
56,8	2 554	7 054	4 500	نتيجة الفترة
7,7	7 168	99 989	92 821	مجموع الأموال الذاتية

2- التعهدات خارج الموازنة

2021/12/31	2020/12/31	(بالألف الدينار)
892	648	كفالات و ضمانات مقدمة
-	-	التزامات مقدمة
892	648	مجموع الخصوم المحتملة
100 655	87 310	تعهدات التمويل المقدمة
-	-	تعهدات على الأسهم (مساهمات غير محررة)
100 655	87 310	مجموع التعهدات المقدمة
76 457	72 692	التعهدات التمويل المقبولة
1 310 351	1 257 442	ضمانات مقبولة
1 386,808	1 330,134	مجموع التعهدات المقبولة

3- قائمة النتائج

(بالألف دينار)	2020/12/31	2021/12/31	مبلغ التغيير	نسبة التغيير (%)
إيرادات الإستغلال البنكي	52 531	62 112	9 581	18,2
فوائد دائنة ومداخيل مماثلة	46 780	55 191	8 411	18
عمولات	5 748	6 918	1 170	20
أرباح متأتية من محفظة سندات تجارية وعمليات مالية	3	3	-	-
أعباء الإستغلال البنكي	<6 043>	<5 523>	520	<8,6>
فوائد مدينة	<6 043>	<5 523>	520	<8,6>
الناتج البنكي الصافي	46 488	56 589	10 101	21,7
مخصصات المدخرات	<6 556>	<3 011>	3 545	<51,1>
مخصصات المدخرات ونتيجة تصحيح علي حافطة الاستثمار	<167>	<43>	124	<74>
إيرادات إستغلال أخرى	293	312	19	6,4
الأجور	<19 960>	<26 637>	<6 677>	33,4
أعباء الإستغلال العامة	<6 821>	<8 687>	<1 866>	27,4
مخصصات الإستهلاكات	<1 848>	<2 317>	<469>	25,4
نتيجة الإستغلال	11 429	16 206	4 777	41,8
ربح/خسارة متأتي(ة) من إيرادات أخرى عادية	178	499	321	180,3
الأداء على الشركات	<4 538>	<8 043>	<3 505>	77,2
نتيجة الأنشطة العادية	7 069	8 662	1 593	22,5
ربح/خسارة متأتي(ة) من عناصر طارئة	<2 569>	<1 608>	961	<37,4>
النتيجة الصافية	4 500	7 54	2 554	56,8
تغيرات محاسبية	-	-	-	-
النتيجة الصافية بعد التغيرات المحاسبية	4 500	7 054	2 554	56,8

4- جدول التدفقات النقدية

2021/12/31	2020/12/31	
		نشاط الاستغلال
61 422	51 754	مداخيل الاستغلال البنكي
<85>	<307>	أعباء الإستغلال البنكي
-	-	إيداعات أو سحبوات لدى مؤسسات مالية وبنكية أخرى
<67 863>	<90 282>	اقرضات وتسبيقات أو تسديد ديون وتسبيقات لفائدة الحرفاء
2 300	562	إيداع أو سحب ودائع الحرفاء
<21 882>	<19 737>	مبالغ محولة لفائدة العاملين بالبنك ولفائدة مدينين آخرين
<8 999>	<25 436>	تدفقات نقدية أخرى متأتية من نشاط الإستغلال
<1 168>	<11 574>	الأداء على الشركات
<36 275>	<95 018>	التدفقات النقدية الصافية المتأتية من نشاط الإستغلال
		نشاط الإستثمار
-	-	فوائد ومرايح متأتية من محفظة الإستثمار
-	-	شراءات أو بيعوات محفظة الإستثمار
<1 453>	<3 533>	شراءات أو بيعوات أصول ثابتة
<1 453>	<3 533>	التدفقات النقدية الصافية المتأتية من نشاط الإستثمار
		نشاط التمويل
-	-	إصدار أسهم
<6 599>	<6 896>	تسديد ديون
81 869	76 416	زيادة أو انخفاض الموارد الخصوصية
75 269	69 520	التدفقات النقدية الصافية المتأتية من نشاط التمويل
37 541	<29 031>	تغيرات صافية في السيولة المالية وما يعادلها خلال السنة المالية
244 365	273 396	السيولة المالية وما يعادلها في مفتتح السنة المالية
281 906	244 365	السيولة المالية وما يعادلها في نهاية السنة المالية

I. تحليل القوائم المالية لسنة 2021

سجل البنك نمواً في حجم موازنته بنسبة 5,8 % لتبلغ ما قيمته 1 677,659 مليون دينار (م د) في 31 ديسمبر 2021 مقابل 1 586,339 م د في نهاية سنة 2020.

سجل صافي القروض الجارية المسندة من قبل البنك لتمويل الإقتصاد الوطني الذي يمثل بمفرده 80,5 % من أصول البنك، تطوراً بنسبة 4,4 % بالمقارنة مع السنة السابقة،

سجل بند الموارد الخصوصية والإقتراضات الذي يستأثر بنسب 92,5 % من مجموع الخصوم في موفي سنة 2021 نمواً بنسبة 5,8 %.

كما حقق البنك في 31 ديسمبر 2021 ناتجاً بنكياً صافياً 56,589 م د مسجلاً بذلك ارتفاعاً بنسبة 21,7 % مقارنة بما حققه البنك خلال سنة 2020.

وقد سجل البنك ارتفاعاً في نتيجة الإستغلال لسنة 2021 بنسبة 41,8 % لتبلغ 16,206 م د مقابل 11,429 م د خلال سنة 2019.

أما على صعيد النتيجة الصافية، فقد سجل البنك خلال سنة 2021 نتيجة ربحية بـ 7,054 م د مقابل أرباح بـ 4,500 م د خلال سنة 2020.

1- الموارد

1.1-الأموال الذاتية:

بلغت الأموال الذاتية للبنك ما قدره 99,989 م د في 31 ديسمبر 2021 مقابل 92,821 م د سنة 2020. مسجلة تطوراً بنسبة 7,7 % مقارنة بسنة 2020.

وبذلك تتكون هذه الأموال من رأس المال (60 م د) واحتياطات قدرها 10,730 م د ونتائج إيجابية مؤجلة بمبلغ 22,205 م د ونتيجة صافية إيجابية لسنة 2021 في حدود 7,054 م د.

2.1-الموارد الأخرى:

بلغت الموارد الأخرى للبنك 1 577,670 م د في موفي سنة 2021 مقابل 1 493,518 م د في سنة 2020، وهي موزعة كما يلي:

❖ الإقتراضات والموارد الخصوصية:

تطورت هذه الموارد خلال سنة 2021 بمبلغ قدره 80,708 م د إذ بلغت 1 460,798 م د مقابل 1 380,090 م د في موفي سنة 2020. أي بنسبة تطور تقدر بـ 5,8%.

وتتوزع هذه الموارد كما يلي:

أ-موارد تصرّف للحساب:

وتتوزع الموارد المالية التي يتصرف فيها البنك للحساب كما يلي:

الموارد	المبلغ (م د)	النسبة (%)
خط تمويل منظومة القروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات	242,321	28,52
الرصيد الصافي للصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى	187,933	22,12
آلية اعتماد الانطلاق	121,548	14,31
برنامج قانون المالية لسنة 2017 (الفصل 11) قروض صغيرة	109,919	12,94
آلية قروض الأموال المتداولة في الصناعات التقليدية	39,028	4,59
برنامج جيل جديد (مقاولات صغرى 1)	23,205	2,73
برنامج رائدة (خط تمويل وزارة المرأة)	24,284	2,86
برنامج تمويل الزراعات الكبرى (وزارة الفلاحة) (قروض صغيرة)	14,000	1,65
برنامج جيل جديد (وزارة التربية)	10,738	1,26
برنامج جيل جديد (بلديات)	8,208	0,97
برنامج قانون المالية التكميلي لسنة 2015 (الفصل 6)	8,061	0,95
برنامج التمويل لشركة فسفاط قفصة	4,527	0,53
برنامج مؤسسة (ETAP) قروض صغيرة	3,664	0,43
الرصيد الصافي للصندوق الخاص بالتنمية الفلاحية	5,704	0,67
برنامج صندوق الصداقة القطري	2,482	0,29
برنامج جيل جديد (green start up)	2,218	0,26
برنامج التعاون التونسي البلجيكي (قروض صغيرة)	1,857	0,22
برنامج توفير التمويل الذاتي BRITCH GAZ	1,539	0,18
البرنامج الجهوي للتنمية	1,100	0,13
برنامج توفير التمويل الذاتي لمؤسسة (ETAP) تطاوين 2	0,691	0,08
برنامج قروض المساهمة PNUD	0,586	0,07
برنامج وزارة التكوين المهني والتشغيل	0,541	0,06
برنامج تعاون مع منظمة الأمم للتنمية المحلية (قروض صغيرة)	0,444	0,05

الموارد	المبلغ (م د)	النسبة (%)
برنامج توفير التمويل الذاتي لمؤسسة (ETAP) تطاوين 1	0,421	0,05
آلية قروض الأموال المتداولة جائحة كورونا	23,852	2,81
آلية قروض الأموال المتداولة في الصناعات التقليدية جائحة كورونا 2019	10,116	1,19
برامج أخرى	0,553	0,07
المجموع	849,540	100,0

ب- إقتراضات وموارد خصوصية:

وتتوزع الإقتراضات والموارد الخصوصية للبنك في 31 ديسمبر 2021 كما يلي:

الموارد	المبلغ (م د)	النسبة (%)
إعتمادات الصندوق الوطني للتشغيل لتمويل المشاريع الصغرى	341,100	55,9
قرضي الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي	112,914	18,5
خطي تمويل البنك الإسلامي للتنمية	68,813	11,2
برنامج قانون المالية لسنة 2017 الفصل 11 تمويل مشاريع صغرى	86,666	14,2
المجموع	609,493	100,0

❖ ودائع وأموال الحرفاء

بلغ رصيد ودائع وأموال الحرفاء لدى البنك في موفي سنة 2021 ما قدره 28,480 م د مقابل 22,267 م د في موفي سنة 2020 ويمثل الحسابات الخاصة لتمويل المشاريع الصغرى والإجارة بـ 12,489 م د في حين تمثل المبالغ الأخرى رصيد الحسابات الجارية للحرفاء.

❖ البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية

إستقرت المبالغ المرصودة بالخزينة العامة للبلاد التونسية والبنك المركزي ومركز الصكوك البريدية في موفي سنة 2021 في حدود مبلغ قدره 1,872 م د مقابل 1,875 م د سنة 2020.

❖ الخصوم الأخرى

تراجع بند الخصوم الأخرى من 89,209 م د سنة 2020 ليبلغ 86,520 م د في موفي 2021. وتمثل بالخصوص: مبالغ للدفع لفائدة مزودي باعثي المشاريع الصغرى (34,698 م د) عمولات ضمان للدفع لفائدة

الصندوق الوطني للضمان (18,103 م د) أعباء وأجور للدفع (14,027 م د) وضرائب وأداءات للدفع (10,232 م د).

2- الاستعمالات

❖ المستحقات على الحرفاء:

تطورت المستحقات على الحرفاء بزيادة قدرها 56,829 م د أي بنسبة 4,4% لترتفع من 1 294,916 م د في نهاية سنة 2020 إلى 1 351,745 م د في موفي سنة 2021. وتتوزع هذه المستحقات كما يلي:

مستحقات على الحرفاء (م د)	2020	2021	مبلغ التغيير
موارد عادية	221,363	217,417	-3,946
موارد خصوصية (الإقتراضات)	302,810	298,209	-4,601
موارد خصوصية (خطوط تمويل تصرف للحساب)	563,546	579,105	15,559
قروض في طور النزاعات	304,160	359,747	55,587
الحسابات المدينة	2,518	2,721	0,203
مستحقات أخرى على الحرفاء	3,825	3,238	-0,585
مجموع القروض الجارية على الحرفاء	1 398,222	1 460,439	62,217
الفوائض المخصصة	-50,694	-54,412	3,718
المدخرات	-51,240	-52,680	1,440
فوائض للقبض للقروض الممولة في إطار التصرف للحساب	-1,372	-1,602	0,230
مجموع القروض الجارية الصافية على الحرفاء	1 294,916	1 351,745	56,829

❖ الخزينة والبنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية

تراجع مبلغ هذا البند من 20,053 م د سنة 2020 إلى 18,442 م د في 31 ديسمبر 2021.

❖ مستحقات على المؤسسات المالية والبنكية

سجل هذا البند في موفي سنة 2021 ارتفاعا بنسبة 17,2% أي من 226,880 م د في نهاية سنة 2020 إلى 265,972 م د في 31 ديسمبر 2021. وتمثل فائض السيولة الموظفة بالسوق النقدية على مدة قصيرة المدى لتمكين البنك من الإيفاء بتعهداته على مستوى صرف القروض وخلاص المزودين.

❖ الأصول الثابتة:

بلغ بند الأصول الثابتة صافية من الإستهلاكات في موفي سنة 2021 ما قدره 7,889 م د مقابل 8,753 م د في نهاية سنة 2020.

❖ محفظة المساهمات:

بلغ المبلغ الصافي لهذا البند ما قدره 1,352 م د في سنة 2021 مقابل 1,415 م د في نهاية سنة 2020. وتمثل مساهمات البنك بالشركات الجهوية ذات رأسمال مخاطر (1,259 م د) والشركة التونسية للمقاصة (70 أد) والشركة التونسية للضمان (20 أد).

❖ أصول أخرى:

تراجع مبلغ الأصول الأخرى بمبلغ قدره 2,063 م د أي بنسبة 6% إذ بلغ 32,259 م د في موفي سنة 2021 مقابل 34,322 م د في نهاية سنة 2020.

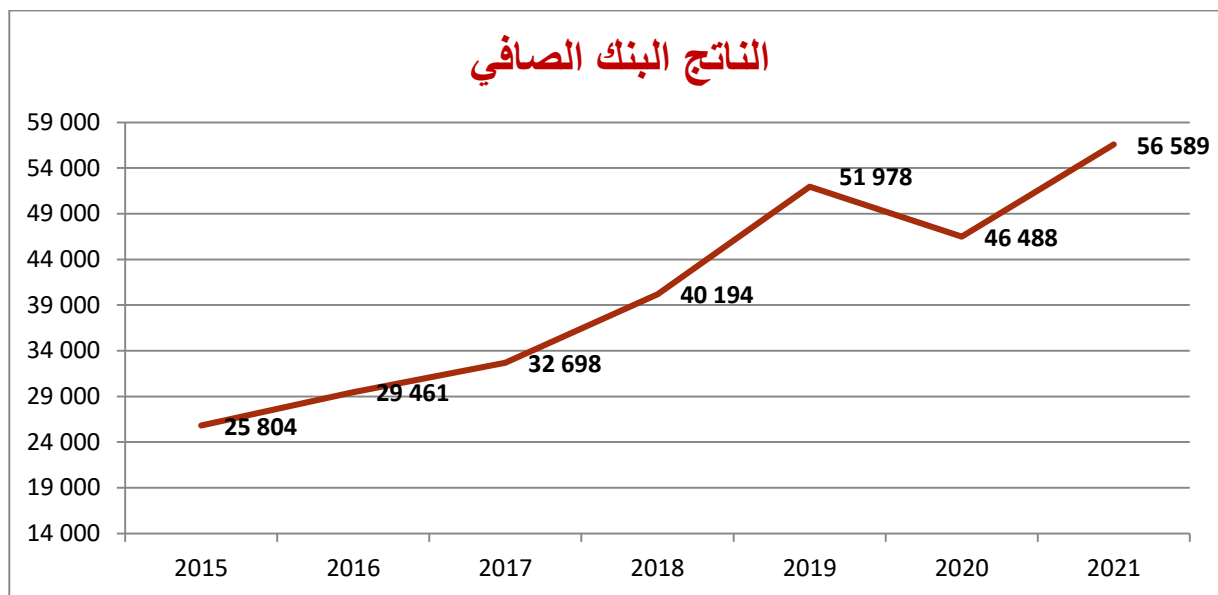
3- التعهدات خارج الموازنة

سجلت التعهدات المقدمة بعنوان القروض خلال سنة 2021 ارتفاعا مقارنة بسنة 2020 حيث تقدر هذه التعهدات 100,655 م د في 31 ديسمبر 2021 مقابل 87,310 م د في 31 ديسمبر 2020. إرتفع مبلغ التعهدات المقبولة من 1 330,134 م د في موفي سنة 2020. إلى 1 386,808 م د سنة 2021 وتمثل في تعهدات ضمان مقبولة من الصندوق الوطني للضمان بـ 573,925 م د وموارد يتصرف فيها البنك للحساب بإعتمادات قدرها 736,426 م د.

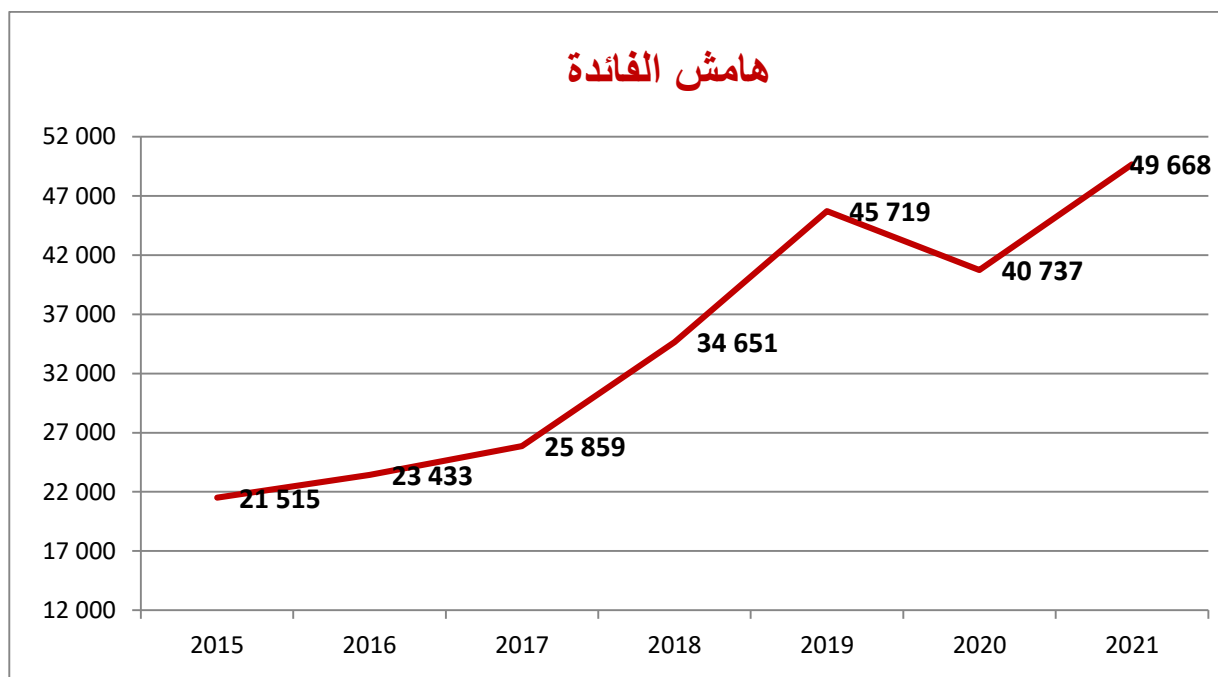
4- النتائج:

❖ الناتج البنكي الصافي:

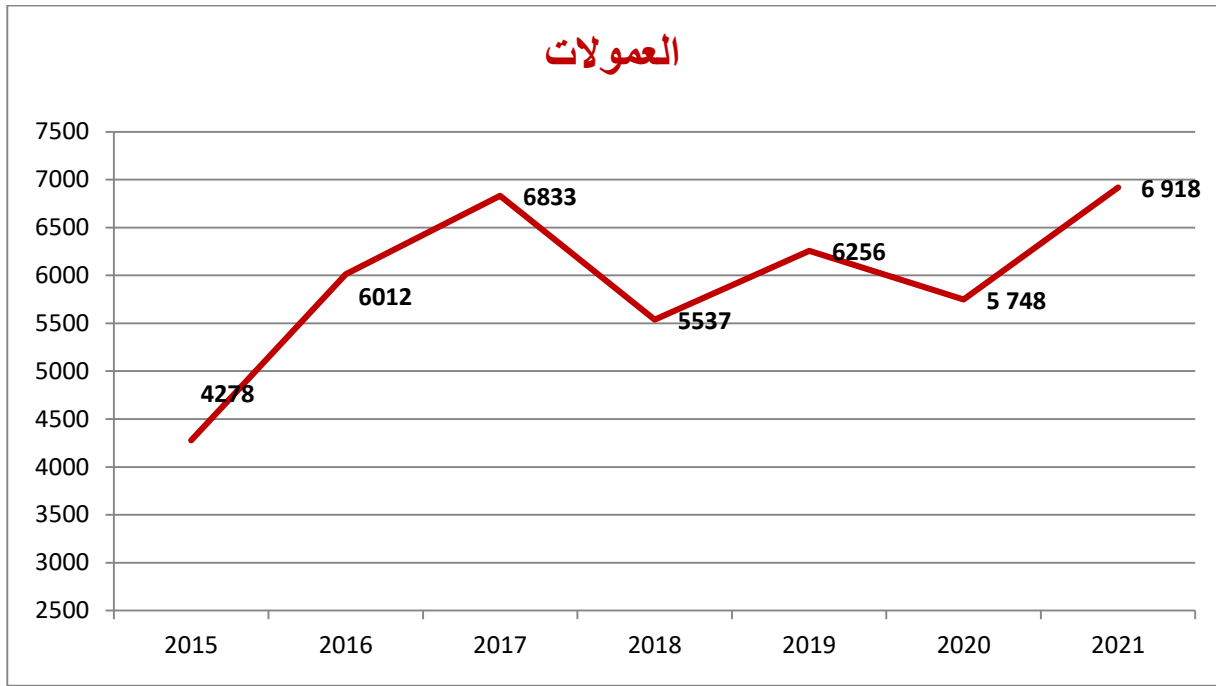
سجل الناتج البنكي الصافي خلال سنة 2021 ارتفاع بنسبة 21,7% أي من 46,488 م د سنة 2020 إلى 56,589 م د خلال سنة 2021.



وتمثل حصة المداخل المتأتية من الفوائد 89% من مجموع إيرادات البنك لسنة 2021.

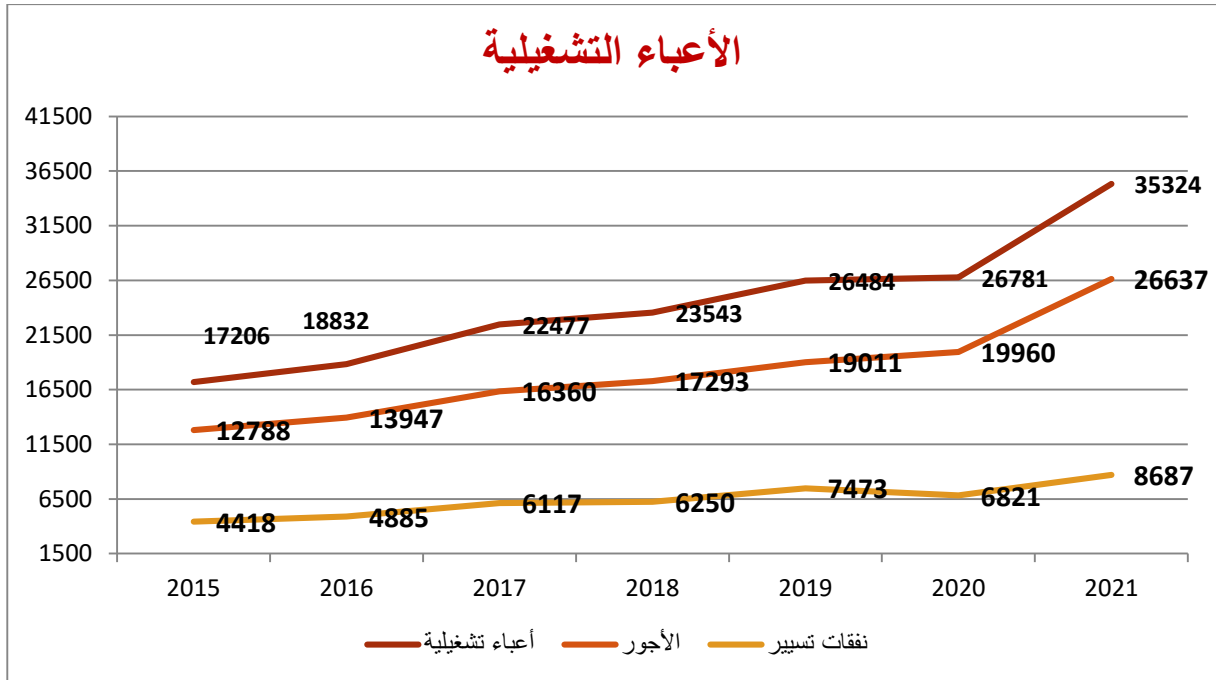


وسجلت إيرادات البنك من العمولات ارتفاعاً بنسبة 20% خلال سنة 2021 أي من 5,748 م د خلال سنة 2020 إلى 6 918 م د سنة 2021.

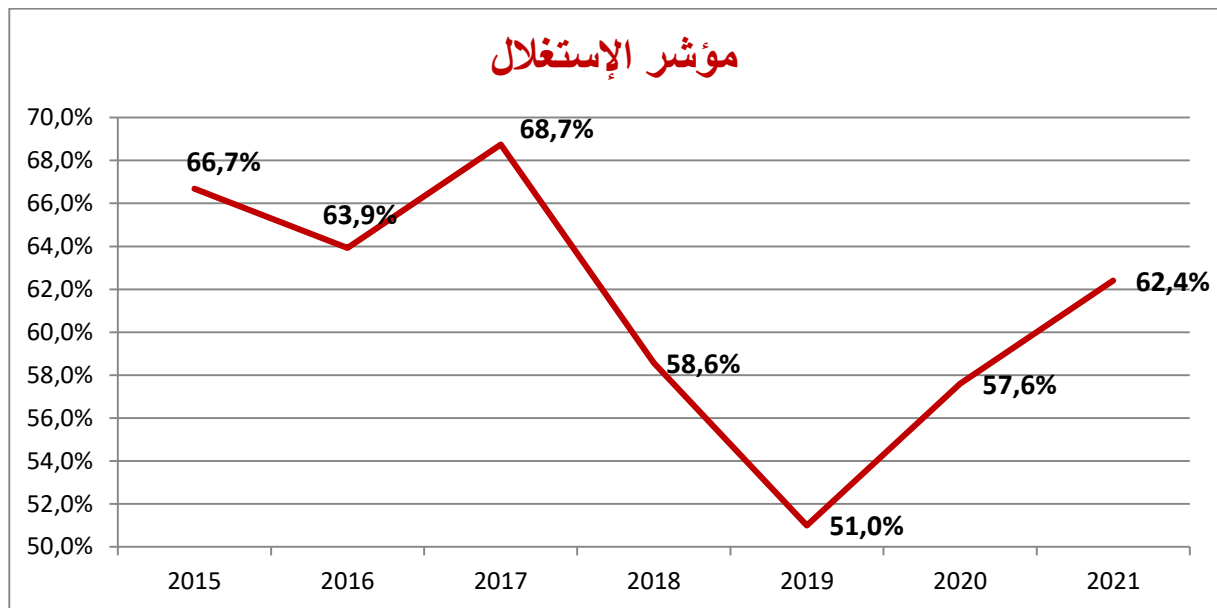


❖ الأعباء التشغيلية:

سجلت الأجور وأعباء نفقات التسيير ارتفاعا خلال سنة 2021 حيث بلغت 35,324 م د مقابل 26,781 م د خلال سنة 2020. ويبرز الرسم البياني التطور السنوي لهذه الأعباء:



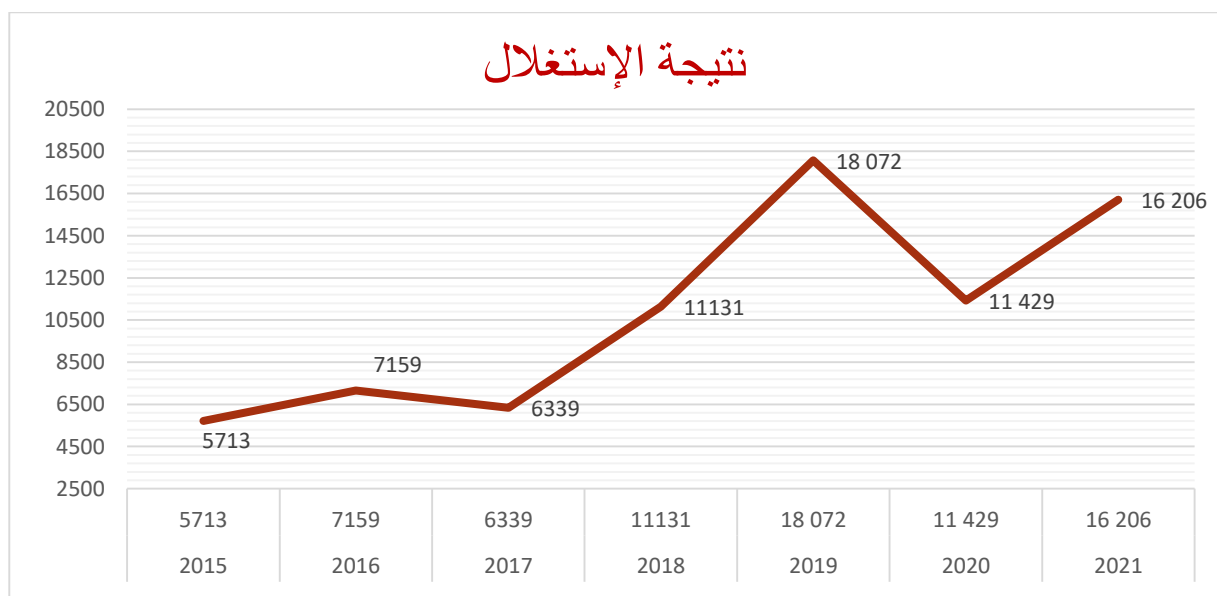
تبعاً لمستوى الأعباء التشغيلية والناتج البنكي الصافي، فقد إستقر ضارب الإستغلال في نسبة قدرها 62,4% في نهاية سنة 2021 مقابل 57,6% خلال سنة 2020.



❖ نتيجة الإستغلال

سجل البنك في موفى سنة 2021 نتيجة إستغلال إيجابية بقيمة 16,206 م د مقابل 11,429 م د في موفى سنة 2020 أي ارتفاعاً بنسبة 41,8%.

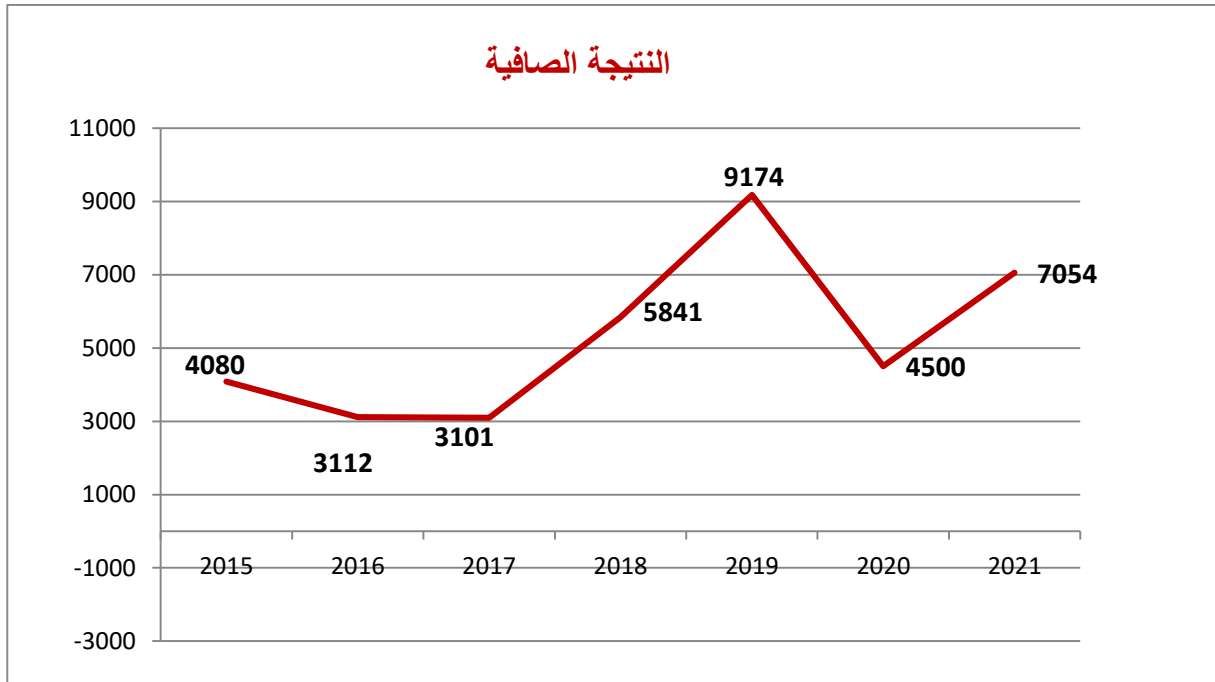
مع الإشارة إلى أن البنك حافظ على توخي سياسة حذرة خلال سنة 2021 بتخصيص مدخرات بلغت 3,054 م د مقابل مدخرات بـ 6,723 م د خلال السنة السابقة. وذلك لتغطية خاصة مخاطر عدم إستخلاص القروض طبقاً لمنشور البنك المركزي التونسي في الغرض.



❖ النتيجة الصافية:

سجل البنك خلال سنة 2021 نتيجة صافية ربحية 7,054 م د مقابل نتيجة صافية 4,500 مليون دينار خلال سنة 2020. وبذلك يحافظ على الوتيرة للنتائج الإيجابية المسجلة خلال السنوات السابقة، وذلك بالرغم من الإنعكاسات السلبية لتفشي جائحة الكورونا خلال سنة 2021.

ويبرز الرسم التالي التطور المتواصل للنتائج الصافية للبنك خلال الفترة 2012-2021 (أد):



الجزء الخامس

تقريراً مراقبي الحسابات لسنة 2021



Société d'Expertise Comptable Inscrite à l'OECT
Rce. Cité Jardins 1- Avenue Alain Savary 1082 Tunis
Tél : 71 842 350 -Fax : 71 891 838

GROUPEMENT

CWG-CRD

Wajdi GUERFALA- Rafik DAOUED

Espace Tunis, Immeuble H - Etage M - appt. 1.6
Montplaisir 1073 Tunis -Tunisie
Tél: 71 904 252 , Fax: 71 904 256

RAPPORT GENERAL DES COMMISSAIRES AUX COMPTES EXERCICE CLOS LE 31 DECEMBRE 2021

I- Rapport sur l'audit des états financiers

1- Opinion

En exécution du mandat de commissariat aux comptes que vous avez bien voulu nous confier lors de votre assemblée générale ordinaire du 29 avril 2019, nous avons effectué l'audit des états financiers de la **Banque Tunisienne De Solidarité « BTS BANK »** (la « Banque ») qui comprennent le bilan arrêté au 31 décembre 2021, l'état des engagements hors bilan, l'état de résultat et l'état des flux de trésorerie pour l'exercice clos à cette date, ainsi que les notes annexes, y compris le résumé des principales méthodes comptables.

Ces états financiers font ressortir des capitaux propres positifs de **99 989 KDT**, y compris le résultat bénéficiaire net de l'exercice s'élevant à **7 054 KDT**.

À notre avis, les états financiers ci-joints présentent sincèrement, dans tous leurs aspects significatifs, la situation financière de la Banque au 31 décembre 2021, ainsi que des résultats de ses opérations et de ses flux de trésorerie, conformément au système comptable des entreprises.

2- Fondement de l'opinion

Nous avons effectué notre audit selon les normes internationales d'audit applicables en Tunisie. Les responsabilités qui nous incombent en vertu de ces normes sont plus amplement décrites dans la section « Responsabilité de l'auditeur pour l'audit des états financiers » du présent rapport. Nous sommes indépendants de la banque conformément aux règles de déontologie qui s'appliquent à l'audit des états financiers en Tunisie et nous nous sommes acquittés des autres responsabilités déontologiques qui nous incombent selon ces règles.

Nous estimons que les éléments probants que nous avons obtenus sont suffisants et appropriés pour fonder notre opinion d'audit.

3- Questions clés de l'audit

Les questions clés de l'audit sont les questions qui, selon notre jugement professionnel, ont été les plus importantes dans l'audit des états financiers de la période considérée. Ces questions ont été traitées dans le contexte de notre audit des états financiers pris dans leur ensemble et aux fins de la formation de notre opinion sur ceux-ci, et nous n'exprimons pas une opinion distincte sur ces questions.

Nous avons déterminé que les questions décrites ci-après constituent les questions clés de l'audit qui doivent être communiquées dans notre rapport.

3-1-Prise en compte des intérêts et revenus assimilés et des commissions en produits

Point clé d'audit :

Au 31 décembre 2021, les intérêts et revenus assimilés et les commissions, portés au niveau du résultat, totalisent respectivement 55 191 KDT et 6 918 KDT, soit 99% du total des produits d'exploitation bancaire enregistrés au titre de l'exercice 2021.

Les méthodes de prise en compte des intérêts et revenus assimilés ainsi que les commissions sont décrites au niveau des notes aux états financiers 2.2.2 « Règles de prise en compte des intérêts et commissions sur les engagements ».

Bien que la majeure partie de ces revenus soit générée et comptabilisée automatiquement par le système d'information de la banque, nous avons considéré que la prise en compte des intérêts et revenus assimilés et des commissions en produits constitue un point clé d'audit en raison du volume important des transactions et de l'importance de cette rubrique par rapport au total des produits d'exploitation bancaire.

Procédures d'audit mises en œuvre en réponse à ce risque

Dans le cadre de notre audit des comptes, nos travaux ont porté plus particulièrement sur les éléments suivants :

- Un examen des politiques, des processus et des contrôles mis en place par la banque en vue de la reconnaissance et la comptabilisation des revenus ;
- L'évaluation de l'environnement informatique compte tenu de la génération et de la prise en compte automatique des revenus en comptabilité ;
- La vérification du respect de la norme comptable NCT 24 relative aux « engagements et revenus y afférents dans les établissements bancaires » en matière de prise en compte des revenus et de séparation des exercices comptables ;
- La réalisation de procédés analytiques sur l'évolution des intérêts et des commissions ;
- La fiabilité des méthodes de réservation des intérêts ;
- La vérification du caractère approprié des informations fournies dans les notes aux états financiers.

3-2-Classification des créances et estimation des provisions

Point clé d'audit :

Au 31 décembre 2021, les créances envers les clients s'élèvent à 1 351 745 KDT, les provisions constituées en couverture des risques rattachés à ces créances s'élèvent à 52 680 KDT et les intérêts à recevoir sur ressource spéciale et agios réservés ont atteint 56 014 KDT.

Conformément à la circulaire de la Banque Centrale de Tunisie n°91-24 du 17 décembre 1991, relative à la division, couverture et suivi des engagements, la Banque doit constituer des provisions à affecter spécifiquement à tout actif classé, ces provisions se déterminent compte tenu des garanties reçues. La constitution de ces provisions pour couverture des actifs classés est une question clé de notre audit, étant donné que la valeur des engagements est significative dans les états financiers arrêtés au 31 décembre 2021 (81% de la valeur des actifs de la banque). Dans le cas de la Banque Tunisienne de Solidarité, ces provisions se déterminent compte tenu des garanties reçues de la part du Fonds National de Garantie (FNG), qui consistent à ce que, si une relation de la banque s'avère insolvable et après épuisement de toutes les voies de recours judiciaires, le FNG assure le remboursement de 90% du principal de la créance impayée.

Procédures d'audit mises en œuvre en réponse à ce risque

Nous avons, à partir des entretiens avec la direction et de l'examen des procédures de contrôle mises en place par la Banque, pris connaissance de la méthode d'évaluation du risque de contrepartie et la constatation des provisions nécessaires compte tenu des garanties obtenues. La méthode de classification des engagements de la Banque repose principalement sur l'antériorité de la créance.

Nous avons ainsi poursuivi la démarche d'audit suivante :

- Le rapprochement de la situation des engagements de la clientèle aux données comptables ;
- S'assurer de la capacité de la Banque à satisfaire les exigences de dépôt de dossiers d'exécution de la garantie recevables par le Fonds National de Garantie ;
- La fiabilité des informations fournies par le management de la Banque au sujet de sa capacité à exécuter la garantie FNG

4- Rapport de gestion

La responsabilité du rapport de gestion incombe au Conseil d'Administration. Notre opinion sur les états financiers ne s'étend pas au rapport de gestion et nous n'exprimons aucune forme d'assurance que ce soit sur ce rapport.

En application des dispositions de l'article 266 du code des sociétés commerciales, notre responsabilité consiste à vérifier l'exactitude des informations données sur les comptes de la banque dans le rapport de gestion par référence aux données figurant dans les états financiers. Nos travaux consistent à lire le rapport de gestion et, ce faisant, à apprécier s'il existe une incohérence significative entre celui-ci et les états financiers ou la connaissance que nous avons acquise au cours de l'audit, ou encore si le rapport de gestion semble autrement comporter une anomalie significative. Si, à la lumière des travaux que nous avons effectués, nous concluons à la présence d'une anomalie significative dans le rapport de gestion, nous sommes tenus de signaler ce fait.

Nous n'avons rien à signaler à cet égard.

5- Responsabilités de la direction et des responsables de la gouvernance à l'égard des états financiers

Le Conseil d'Administration est responsable de la préparation et de la présentation fidèle des états financiers conformément aux principes comptables généralement admis en Tunisie, ainsi que du contrôle interne qu'il considère comme nécessaire pour permettre la préparation d'états financiers exempts d'anomalies significatives, que celles-ci résultent de fraudes ou d'erreurs.

Lors de la préparation des états financiers, c'est à la direction qu'il incombe d'évaluer la capacité de la banque à poursuivre son exploitation, de communiquer, le cas échéant, les questions relatives à la continuité d'exploitation et d'appliquer le principe comptable de continuité d'exploitation, sauf si la direction a l'intention de liquider la banque ou de cesser son activité ou si aucune autre solution réaliste ne s'offre à elle.

Il incombe aux responsables de la gouvernance de surveiller le processus d'information financière de la banque.

6- Responsabilités de l'auditeur pour l'audit des états financiers

Nos objectifs sont d'obtenir l'assurance raisonnable que les états financiers pris dans leur ensemble sont exempts d'anomalies significatives, que celles-ci résultent de fraudes ou d'erreurs, et de délivrer un rapport de l'auditeur contenant notre opinion. L'assurance raisonnable correspond à un niveau élevé d'assurance, qui ne garantit toutefois pas qu'un audit,

réalisé conformément aux normes internationales d'audit applicables en Tunisie, permettra toujours de détecter toute anomalie significative qui pourrait exister. Les anomalies peuvent résulter de fraudes ou d'erreurs et elles sont considérées comme significatives lorsqu'il est raisonnable de s'attendre à ce que, individuellement ou collectivement, elles puissent influencer sur les décisions économiques que les utilisateurs des états financiers prennent en se fondant sur ceux-ci.

Dans le cadre d'un audit réalisé conformément aux normes internationales d'audit applicables en Tunisie, nous exerçons notre jugement professionnel et faisons preuve d'esprit critique tout au long de cet audit. En outre :

- Nous identifions et évaluons les risques que les états financiers comportent des anomalies significatives, que celles-ci résultent de fraudes ou d'erreurs, concevons et mettons en œuvre des procédures d'audit en réponse à ces risques, et réunissons des éléments probants suffisants et appropriés pour fonder notre opinion. Le risque de non-détection d'une anomalie significative résultant d'une fraude est plus élevé que celui d'une anomalie significative résultant d'une erreur, car la fraude peut impliquer la collusion, la falsification, les omissions volontaires, les fausses déclarations ou le contournement du contrôle interne ;
- Nous acquérons une compréhension des éléments du contrôle interne pertinents pour l'audit afin de concevoir des procédures d'audit appropriées dans les circonstances ;
- Nous apprécions le caractère approprié des méthodes comptables retenues et le caractère raisonnable des estimations comptables faites par la direction, de même que des informations y afférentes fournies par cette dernière ;
- Nous tirons une conclusion quant au caractère approprié de l'utilisation par la direction du principe comptable de continuité d'exploitation et, selon les éléments probants obtenus, quant à l'existence ou non d'une incertitude significative liée à des événements ou situations susceptibles de jeter un doute important sur la capacité de la banque à poursuivre son exploitation. Si nous concluons à l'existence d'une incertitude significative, nous sommes tenus d'attirer l'attention des lecteurs de notre rapport sur les informations fournies dans les états financiers au sujet de cette incertitude ou, si ces informations ne sont pas adéquates, d'exprimer une opinion modifiée. Nos conclusions s'appuient sur les éléments probants obtenus jusqu'à la date de notre rapport. Des événements ou situations futurs pourraient par ailleurs amener la banque à cesser son exploitation.
- Nous évaluons la présentation d'ensemble, la forme et le contenu des états financiers, y compris les informations fournies dans les notes, et apprécions si les états financiers représentent les opérations et événements sous-jacents d'une manière propre à donner une image fidèle.
- Nous communiquons aux responsables de la gouvernance notamment l'étendue et le calendrier prévus des travaux d'audit et nos constatations importantes, y compris toute déficience importante du contrôle interne que nous aurions relevée au cours de notre audit.
- Nous fournissons également aux responsables de la gouvernance une déclaration précisant que nous nous sommes conformés aux règles de déontologie pertinentes concernant l'indépendance, et leur communiquons toutes les relations et les autres facteurs qui peuvent raisonnablement être considérés comme susceptibles d'avoir des incidences sur notre indépendance ainsi que les sauvegardes connexes s'il y a lieu.
- Parmi les questions communiquées aux responsables de la gouvernance, nous déterminons quelles ont été les plus importantes dans l'audit des états financiers de la période considérée : ce sont les questions clés de l'audit. Nous décrivons ces questions dans notre rapport, sauf si des textes légaux ou réglementaires en empêchent la publication ou si, dans des circonstances extrêmement rares, nous déterminons que nous ne devrions pas communiquer une question dans notre rapport parce que l'on peut raisonnablement s'attendre à ce que les conséquences néfastes de la communication de cette question dépassent les avantages pour l'intérêt public.

II- Rapport relatif aux obligations légales et réglementaires

Dans le cadre de notre mission de commissariat aux comptes, nous avons également procédé aux vérifications spécifiques prévues par les normes publiées par l'Ordre des Experts Comptables de Tunisie et par les textes réglementaires en vigueur en la matière.

1- Efficacité du système de contrôle interne

En application des dispositions de l'article 3 de la loi 94-117 du 14 novembre 1994, telle que modifiée par la loi 2005-96 du 18 octobre 2005, portant promulgation réorganisation du marché financier, nous avons procédé à une évaluation générale portant sur l'efficacité du système de contrôle interne de la banque. À ce sujet, nous rappelons que la responsabilité de la conception et de la mise en place d'un système de contrôle interne ainsi que la surveillance périodique de son efficacité et de son efficience incombent à la direction et au conseil d'administration.

Sur la base de notre examen, nous n'avons pas identifié des déficiences importantes du contrôle interne. Un rapport traitant des faiblesses et des insuffisances identifiées au cours de notre audit a été remis à la Direction Générale de la Banque.

2- Conformité de la tenue des comptes des valeurs mobilières à la réglementation en vigueur

En application des dispositions de l'article 19 du décret n° 2001-2728 du 20 novembre 2001, nous avons procédé aux vérifications portant sur la conformité de la tenue des comptes des valeurs mobilières émises par la banque avec la réglementation en vigueur.

La responsabilité de veiller à la conformité aux prescriptions de la réglementation en vigueur incombe au Conseil d'Administration.

Sur la base des diligences que nous avons estimées nécessaires de mettre en œuvre, nous n'avons pas détecté d'irrégularité liée à la conformité des comptes de la banque avec la réglementation en vigueur.

Tunis, le 31/03/2022

Les Co-commissaires aux comptes

P/Cabinet ICCA

Anis SMAOUI



P/Groupement CWG - CRD

Wajdi GUERFALA





Société d'Expertise Comptable Inscrite à l'OECT
Rce. Cité Jardins 1- Avenue Alain Savary 1082 Tunis
Tél : 71 842 350 -Fax : 71 891 838

GROUPEMENT

CWG-CRD

Wajdi GUERFALA- Rafik DAOUED

Espace Tunis, Immeuble H - Etage M - appt. 1.6
Montplaisir 1073 Tunis -Tunisie
Tél: 71 904 252 , Fax: 71 904 256

RAPPORT SPECIAL DES COMMISSAIRES AUX COMPTES EXERCICE CLOS LE 31 DECEMBRE 2021

En application des articles 43 et 62 de la loi n° 2016-48 relative aux banques et aux établissements financiers et de l'article 200 et suivants et de l'article 475 du code des sociétés commerciales, nous reportons ci-dessous sur les conventions conclues et les opérations réalisées au cours de l'exercice 2021.

Notre responsabilité est de nous assurer du respect des procédures légales d'autorisation et d'approbation de ces conventions ou opérations et de leur traduction correcte in fine dans les états financiers. Il ne nous appartient pas de rechercher spécifiquement et de façon étendue l'existence éventuelle de telles conventions ou opérations mais de vous communiquer, sur la base des informations qui nous ont été données et celles obtenues au travers de nos procédures d'audit, leurs caractéristiques et modalités essentielles, sans avoir à nous prononcer sur leur utilité et leur bien fondé. Il vous appartient d'apprécier l'intérêt qui s'attachait à la conclusion de ces conventions et la réalisation de ces opérations en vue de leur approbation

I. Conventions nouvellement conclues au cours de l'exercice clos le 31 décembre 2021 (Autres que les rémunérations des dirigeants) :

1. La BTS BANK a conclu une convention avec le Ministère de la femme en date du 13 Septembre 2021 intitulée « programme de soutien des jardins d'enfants, crèches et garderies scolaires pendant la période COVID » ayant pour objectif de faire bénéficier les jardins d'enfants, crèches et garderies scolaires d'un crédit sous forme d'un fond de roulement pour un montant ne dépassant pas 5 000 DT sans intérêts et remboursable dans un délai de 24 mois dont six mois de grâce. Des intérêts de retard pour in taux annuel de 4% seront constatés en cas de retard de paiement.

Au terme de cette convention la BTS Bank percevra des commissions de gestion (5% TTC des déblocages) et de recouvrement (5% TTC des recouvrements)

Aucune commission n'a été perçue par la BTS BANK en 2021 au titre de la gestion de ce programme.

2. La BTS BANK a conclu une convention avec le ministère des jeunes, des sports et de l'insertion professionnelle et le ministère de l'économie et de l'appui à l'investissement en date du 04 Juin 2021 intitulé « Soutien TPE-COVID » ayant pour objectif de faire bénéficier aux entrepreneurs des petits projets dans les activités les plus touchées par les répercussions de la pandémie de COVID 19 et du confinement générale, d'un crédit sous forme d'un fond de roulement pour un montant ne dépassant pas 5 000 DT sans intérêts et sans autofinancement remboursable dans un délai de 48 mois dont douze mois de grâce. Des intérêts sont facturés au taux de 4% sur les montants impayés dans les délais.

Au terme de cette convention la BTS Bank percevra des commissions de gestion (5% TTC des déblocages) et de recouvrement (5% TTC des recouvrements).

Aucune commission n'a été perçue par la BTS BANK en 2021 au titre de la gestion de ce programme.

II. Opérations réalisées relatives à des conventions antérieures

L'exécution des conventions conclues par la « BTS BANK » pour la gestion de la ligne de financement des microcrédits et celles pour la gestion des ressources FONAPRAM, FOSDAP, et le ministère de la formation professionnelle et de l'emploi se sont poursuivies.

Les commissions perçues par la BTS BANK au titre de ces conventions au cours de l'exercice 2021 se détaillent comme suit :

Désignation	Montant au 31/12/2021 en KDT
Commissions de gestion lignes MICRO CREDIT	1 145
Commissions de gestion du programme art 11 LF 2017 MC	357
Commissions de gestion FONAPRAM	520
Commissions de gestion ONA-FR	432
Commissions de gestion Prêt Participatif LFC (LFC 2015)	4
Commissions de gestion INTILAK	194
Commissions de gestion Ministère de la Femme	296
Commissions de gestion BTP	139
Commissions de gestion FOSDAP	5
Commissions de gestion Prog. ENTREPRISE SOLIDAIRE	1
Commissions de gestion GREEN STAT UP	17
Commissions de gestion STAT UP Education	4
Commissions de gestion STAT UP Commune	53
COMMISSION DE GESTION SUR FONDS DE SOUTIEN TPE-COVID	965
TOTAL	4 132

A l'exception des conventions citées ci-dessus, votre conseil d'administration ne nous a pas avisés d'aucune convention, au titre de l'exercice 2021, rentrant dans le cadre des articles ci-dessus mentionnés.

III-Obligations et engagements de la BTS BANK envers ses dirigeants

1. Les obligations et engagements de la BTS BANK envers ses dirigeants tels que visés par l'article 200 (nouveau) II § 5 du Code des Sociétés Commerciales se détaillent comme suit :

1-1-Le Directeur Général a été nommé par décision du conseil d'administration dans sa réunion du 23 avril 2021. Sa rémunération a été fixée par le Conseil d'Administration dans sa réunion du 04 mars 2022 conformément au décret gouvernemental n° 2015-968 du 06 août 2015 fixant le régime de rémunération des directeurs généraux des banques publiques et des présidents de leurs conseils d'administration. Cette rémunération se compose d'un salaire mensuel, d'un quota de 500 litres de carburant par mois, de la mise à disposition d'une voiture de fonction et du remboursement des frais téléphoniques

Par ailleurs, le Directeur Général de la BTS n'a perçu aucune rémunération tout au long de la période étendue de la date de sa nomination en tant que Directeur Général, jusqu'au 31 décembre 2021.

L'encours des crédits accordés par la BTS à son Directeur Général s'élève au 31 décembre 2021 à 183 575 DT (les crédits ont été octroyés au directeur général avant sa nomination dans ce poste).

De même, le Directeur Général a bénéficié d'un débit de compte obtenu aux conditions standards accordés au personnel de la BTS pour un montant de 23 369 DT.

1-2-La rémunération de l'ancien Directeur Général Adjoint pour la période allant du 01 janvier 2021 au 22 avril 2021 et qui a été nommé par décision du conseil d'administration lors de

sa réunion du 14 Février 2014, est fixée par référence aux termes de la convention collective nationale du personnel des banques et des établissements financiers. Cette rémunération se compose d'un salaire mensuel, de diverses indemnités et primes, d'un quota mensuel de carburant, de la mise à disposition d'une voiture de fonction et du remboursement de frais téléphoniques.

- 1-3- La rémunération de l'actuel Directeur Général Adjoint, nommé par décision du conseil d'administration dans sa réunion du 30 Avril 2021, est fixée par le conseil d'administration réuni le 04 mars 2022. Cette rémunération se compose d'un salaire mensuel, de diverses primes (prime de bilan, prime de rendement, 13ème mois et enveloppe de fin d'année), d'un quota mensuel de carburant, de la mise à disposition d'une voiture de fonction
2. Les Jetons de présence et primes spécifiques revenant aux administrateurs, présidents et membres des comités émanant du conseil d'administration :

L'assemblée générale ordinaire tenue le 23 Avril 2021 a fixé les montants au titre de l'exercice 2020, des jetons de présence et des primes revenant aux administrateurs, présidents et membres des comités émanant du conseil d'administration comme suit :

- Jetons de présence : 5 000 DT bruts par administrateur ;
- Prime nette de 1 000 DT pour chaque réunion au profit du président de chaque comité émanant du conseil d'administration sans dépasser 6 000 DT nets par exercice pour chaque président du comité ;
- Prime nette de 500 DT pour chaque réunion au profit de chaque membre des comités émanant du conseil d'administration sans dépasser 3 000 DT nets par exercice pour chaque membre des comités.

3. Les obligations et engagements de la BTS BANK envers ses dirigeants, tels qu'ils ressortent des états financiers de l'exercice clos le 31 décembre 2021, se présentent comme suit :

Nature de la rémunération	Directeur général		Directeurs généraux Adjoints		Administrateurs et membres de comités	
	Charges de l'exercice	Passif au 31/12/2021	Charges de l'exercice	Passif au 31/12/2021	Charges de l'exercice	Passif au 31/12/2021
Avantages à court terme	283 344	283 344	203 928	111 166	113 000	134 500
Indemnité de départ à la retraite et congés payés	141 596	141 596	7 066	7 066		
Total	424 940	424 940	210 994	118 232	113 000	134 500

Par ailleurs, et en dehors des conventions et opérations précitées, nos travaux d'audit n'ont pas révélé l'existence d'autres conventions ou opérations rentrant dans le cadre des textes de loi sus-indiqués

Tunis, le 31/03/2022

Les Co-commissaires aux comptes

P/Cabinet ICCA

Anis SMAOUI



P/Groupement CWG - CRD

Wajdi GUERFALA



الجزء السادس

قرارات الجلسة العامة العادية لسنة 2021

القرار الأول:

إنّ الجلسة العامة العادية للبنك التونسي للتضامن المنعقدة بتاريخ 29 أفريل 2022، بعد إطلاعها على:

- تقرير مجلس الإدارة حول نشاط البنك لسنة 2021 وعلى القوائم المالية المختومة في 31 ديسمبر 2021،
- تقرير مراقبي الحسابات (العام والخاص) المتعلقين بنفس السنة.

تسجل إطلاعها على ما جاء في تقرير مراقبي الحسابات وتصادق على تقرير مجلس الإدارة وعلى القوائم المالية المختومة في 31 ديسمبر 2021 كما وقع عرضهما عليها.

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.

القرار الثاني:

إنّ الجلسة العامة العادية بعد الإطلاع على التقرير الخاص لمراقبي الحسابات للسنة المالية 2021 توافق على الاتفاقيات القانونية المنصوص عليها بالفصل 200 جديد من مجلة الشركات التجارية والفصل عدد 62 من القانون 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 والمتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية.

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.

القرار الثالث:

بناء على إقتراح مجلس الإدارة، تقرر الجلسة العامة العادية تخصيص نتيجة سنة 2021 على النحو التالي:

المبلغ بالدينار

7.054.141,304	أرباح السنة المالية 2021
<u>22.205.484,193</u>	<u>النتائج المؤجلة في 2020-12-31</u>
29.259.625,497	مجموع الأرباح القابلة للتخصيص
1.462.981,275	إحتياطات قانونية (5%)
<u>400.000,000</u>	<u>الصندوق الإجتماعي</u>
27.396.644,222	النتائج المؤجلة في نهاية السنة المالية 2021

وبعد ذلك تمت المصادقة على هذا القرار بالأغلبية.

القرار الرابع:

إنّ الجلسة العامة العادية تبرئ إبراء تاماً وكاملاً وبدون تحقّظ ذمة أعضاء مجلس الإدارة بخصوص ممارسة مهامّهم في مجلس الإدارة وعن نتائج أعمالهم بالنسبة للسنة المالية المختومة في 31 ديسمبر 2021. تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.

القرار الخامس:

عملاً بأحكام الفصل التاسع عشر من القانون الأساسي للبنك، تقرر الجلسة العامة العادية تعيين:

- السيدة زينة النوري ممثلة للدولة التونسية عن وزارة التشغيل والتكوين المهني عضواً بمجلس الإدارة خلفاً للسيد العربي الزواوي وذلك للمدة الممتدة من 3 جانفي 2022 إلى 28 فيفري 2022،
- السيد عبد القادر الجمالي ممثلاً للدولة التونسية عن وزارة التشغيل والتكوين المهني عضواً بمجلس الإدارة خلفاً للسيدة زينة النوري

والذي تنتهي عضويته بانعقاد الجلسة العامة العادية التي ستنظر في حسابات سنة 2021، تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.

القرار السادس:

تقرر الجلسة العامة العادية:

- تحديد تسمية السيدة نجلاء بن عبد الله عضواً بمجلس الإدارة ممثلاً للدولة التونسية عن وزارة المالية،
- تحديد تسمية السيد عليّة بالشيخ بمجلس الإدارة ممثلاً للدولة التونسية عن وزارة الاقتصاد والتخطيط،
- تسمية السيد عبد القادر الجمالي عضواً بمجلس الإدارة ممثلاً للدولة التونسية عن وزارة التشغيل والتكوين المهني خلفاً للسيدة زينة النوري،
- تسمية السيدة إيمان الكوكي عضواً بمجلس الإدارة ممثلاً للدولة التونسية عن وزارة المالية خلفاً للسيد محمد عادل السويسي.

وذلك لمدة ثلاث سنوات (2022-2023-2024) وتنتهي عضويتهم بانعقاد الجلسة العامة العادية التي ستنظر في حسابات سنة 2024. تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.

القرار السابع:

بعد عرض مشروع القرار المقترح من قبل مجلس الإدارة وبناء على رأي السيدة مفوضة الدولة الخاص قررت الجلسة العامة العادية تحديد مكافآت حضور أعضاء مجلس الإدارة وكذلك المنح المسندة لفائدة رؤساء وأعضاء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة كالآتي:

1. تحديد مكافآت حضور أعضاء مجلس الإدارة بعنوان تصرفهم خلال سنة 2021 بخمسة آلاف (5000) دينار خام لكل عضو بمجلس الإدارة طبقاً لمنشور الوزير الأول تحت عدد 28 المؤرخ في 22 جوان 2005 المتعلق بضبط مكافآت الحضور لأعضاء ممثلي الدولة.

2. تحديد المنح المسندة لفائدة رؤساء وأعضاء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة كما يلي:

- منحة بألفي (2000) دينار صافية عن كل إجتماع لكل من رئيس لجنة التدقيق ورئيس لجنة المخاطر،

- منحة بألف (1000) دينار صافية عن كل إجتماع لكل عضو بلجتي التدقيق والمخاطر وكذلك لكل رئيس أو عضو باللجان الأخرى المنبثقة عن مجلس الإدارة.

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.

بعد عرض مشروع القرار الثامن المقترح من قبل مجلس الإدارة والمتعلقة بأتعاب إضافية لفائدة مراقبي الحسابات مقابل مهمة تدقيق خصوصية لنتائج مهمة تصفية المدخرات غير المستعملة، أشارت السيدة بسمة لوكيل المفوض الخاص للدولة أن هذا القرار لا يدخل ضمن مشمولات الجلسة العامة العادية بإعتباره عملية تصرف عادية، بناء عليه قررت الجلسة العامة العادية بالإجماع إلغاء القرار.

القرار الثامن:

بناء على المراسلة الواردة على الجلسة العامة العادية للبنك خلال إنعقادها من قبل هيئة مراقبي الدولة تحت عدد 842/2022 بتاريخ 29 أفريل 2022 والذي يتضمن ترتيب الثلاث مكاتب الأولى لمراقبي الحسابات، تقرر الجلسة العامة العادية تعيين المكتبين الأول والثاني الوارد ذكرهما بالمراسلة المذكورة كما يلي:

- مكتب CNW لصاحبه ناجي الحاجي،

- مكتب SNJ لصاحبه نادرة الجلاصي السمار.

مراقبا حسابات البنك للتصديق على القوائم المالية لسنوات (2022-2023-2024) وتنتهي مهمتهما بإنعقاد الجلسة العامة العادية التي ستعقد في حسابات البنك للسنة المالية 2024.

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.

القرار التاسع:

لمواجهة حاجياته الآنية من الموارد المالية، ترخص الجلسة العامة العادية لمجلس إدارة البنك في إصدار قرض أو عدة قروض رقاعية بالسوق المحلية في حدود مبلغ جملي لا يتجاوز 50 مليون دينار خلال الفترة الممتدة بين تاريخ الاجتماع الحالي والاجتماع المقبل الذي سوف تخصصه الجلسة العامة للنظر في نتائج السنة المالية 2022. وتكلف مجلس الإدارة بضبط مبلغ القرض أو القروض وطريقة وشروط إصدارها.

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.

القرار العاشر والأخير:

إنّ الجلسة العامة العادية تفوض كلّ التّفوذ وكلّ الصّلاحيّات اللاّزمة للممثل القانوني للبنك أو من ينوبه ليقوم بجميع الإيداعات والنّشر التي يقتضيها القانون.

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.